

رسالةٌ في اثنتي عشرة مسألة لإثبات الدِّيانة الإسلاميَّة

تأليف

العالِم المحقق يحيى بن محمد سُلطان بن عيسى الغمسقي الدَّاغستاني الأشعري

اعتنى به

موسى الكوادي



المُسْلِمُ وَالمُلْحِدُ وَمَا بَيْنَهُمَا

رِسَالَةٌ فِي اثْنَتَيْ عَشَرَةَ مَسْأَلَةً لِإِثْبَاتِ الدِّيَانَةِ الإِسْلَامِيَّةِ

تأليف

العَالِمِ المُحقق يحيَى بن مُحمد سُلطان بن عِيسَى الغَمْسُقِيِّ الدَّاغِسْتَانِيِّ الأشعَرِيِّ

اعتَنَى بِهِ

مُوسَى الكوَادِي

الطبعة الأولى

1439 هـ - 2018 م

داغستان – محاج قلعة

شارع دَخَادَايُوفْ 136

الإدارة الدينيّة لمسلمي داغستان

وحدة البحوث بالإدارة الدينيّة لمسلمي داغستان

E-mail: dagnauka@mail.ru

Данное произведение, принадлежащее перу дагестанского учёного-богослова Яхьи, сына Мухаммад-Султана из селения Гамсутль, представляет собой подробное изложение дискуссии, произошедшей между мусульманами и атеистами. Автор в красноречивой форме излагает позиции мусульман и атеистов по вопросам теологии.

Рассчитано на тех, кто владеет арабским языком и интересуется вопросами теологии и исламского вероучения.

ББК 86.38-4
УДК 2-141
Я – 91

مقدّمة الخادم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنطق الكون بآيات وجوده، وكشف به عن عظيم سلطانه، وشرف الإنسان بحمل أمانة العقل، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، المبعوث رحمةً لكافة الخلائق، محمّد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمّا بعد: عندما يَكْبُرُ الإنسان ويبلُغ عقله يبدأ يطرح أسئلة وجودية من قبيل: «من أين أتيت إلى هذا العالم؟»، «و لماذا أتيت؟»، «و إلى أين سأذهب؟»، «ومن خلقني وهذا الكون من حولي؟» وغير ذلك من الأسئلة التي طالما بحثها الفلاسفة والمفكّرون.

ولكن يتعذّر عليه مستقلّا العثور على إجابات عن هذه الأسئلة كما لا يمكن للعلوم الحديثة استيعابها أيضا؛ لأنّ هذه المسألة تنتمي إلى دائرة الدين بالأصالة، ونتيجةً لهذا العجز نسجت الأساطير والخرافات حولها وتضاعفت، فما زادت الإنسان إلا حيرةً وارتباكاً.

لكنه يقدر على تبيُّن إجابات شاملة عنها إن هداه الله إلى الدين الحنيف الحق المستقيم، الذي قدّم الأجوبة الشافية لجميع هذه الأسئلة. وإنّ الدين الحق

هو الإسلام كما قال جلّ شأنه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾[1].وأساس الإسلام هو عقيدته، ومكمن العقيدة فيه إنّما هو الإيمان بوجود الله عزّ وجلّ ووحدانيّته، فلا مطمع في تحقيق شيء من أحكام الشريعة الإسلاميّة إن لم تكن المبادئ الاعتقاديّة مركزة من قبل ذلك في القلب، ولا مطمع في ارتكاز شيء من هذه المبادئ فيه إلّا بعد الإيمان بوجود الخالق جلّ جلاله.

والمؤلف في هذا الكتاب يعرض حواراً وقع بين المسلمين والملحدين - والذي يظهر من خلال قراءته أنه قد اشترك فيه- حوالي سنة 1926 ميلاديّ، يتناول فيه مجموعة من الأفكار والشبهات التي يروجها الملحدون عن دين الإسلام ويفندها بطريقة النقض والرد الدامغ من خلال إجابات وحواريات علمية منطقية، ومناقشة الملحدين في أفكارهم ورؤيتهم الخاصة للوجود، بالإضافة إلى تناول الكتاب العديدَ من التساؤلات المادية الوجودية التي يطرحها العقل البشري على مختلف مراحل حياة الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وجود مثل هذه المناقشات يوحي بأنّ الشيوعيين لم تكن لديهم في أوّل الأمر السلطة المطلقة في داغستان ، بل كانت مجرّد معارضة فكرية دون اعتداء ومنع للمسلمين من ممارسة شعائرهم الدينية.

---

(1) آل عمران: 19.

ومن الحقائق المهمّة أيضًا أنّه كانت لعلماء داغستان معرفة متينة في علم الكلام والفلسفة والمنطق.

وأخيراً نسألك اللّهمّ أن تتقبّل هذا العمل منا وأن تهدينا إلى معرفتك؛ كي نستيقظ إلى المصير الكبير مصيرنا بين يديك.

ترجمة المؤلّف

العالم المحقّق، العلامة الجليل، نادرة عصره ونابغة أوانه يحيى بن محمّد سلطان بن عيسى بن محمّد بن غازي محمّد بن الحاج حَجِيَوْ بن علي بن شَيْخِ بن محمّد بن يعقوب الغَمْسُقِيّ الداغستاني.

ولد رحمه الله في قرية غَمْسُقْ من ناحية عَنْدَلَالْ في داغستان سنة (1283هـ)، في أسرة علميّة، وكان جدّه العارف بالله عيسى الغَمْسُقِيّ عالما تقيّاً أيضاً.

وقد عاش رحمه الله في ضيق، راضياً برزق يومه، ما جمع لغده من المال، وكان رحمه الله تعالى كعابر سبيل، وولّي القضاء في قرى ولاية الأَوَار والغُمُوق في داغستان.

وكان له ثلالة أولاد: بنت وسمّاها تُحْفَة، وابنان: محمّد، وأمين.

من آثاره العلميّة رحمه الله:

1- «كنز الإيمان الكبير في شرح المختصر الصغير» وهو شرح على كتاب العالم علي الغَازِي الغُمُوقِي المشهور في بلاد داغستان بـ«المختصر».

2- «المسلم والملحد وما بينهما» وهو كتابنا هذا.

3- «محاسن الإسلام».

كان رحمه الله تعالى شديد الشوق إلى الخلافة الإسلامية العثمانيّة. وبعد الحرب القَوقَازِية عندما هاجر بعض المسلمين إليها لم يستطع رحمه الله أن يهاجر من داغستان بسبب الفقر والعسر.

وحبّه وشوقه للخلافة الإسلاميّة يلمحان من خلال ما كتبه في كتابه «كنز الإيمان الكبير» حيث يقول: (اللّهمّ.. انصر سلطان المسلمين والإسلام يا حليم بالنصر العزيز، والفتح المبين، يا حكيم.

واجعله اللّهمّ مالك رقاب سلاطين طرّ الأقاليم، وأدّ دولته وشوكته، وأكثر أتباعه وأنصاره يا عليم، وقوّ ولاته ونوابه وقضاته وحكامه).

توفي رحمه الله سنة 1362هـ - 1943م، ودفن في قريته غَمْسُقْ، وقبره معروف يزار.

ويروى أنّه لم يوجد رجل واحد في قريته لتجهيز جنازته فحظرت النساء ودعت رجلاً من القرية المجاورة «تُغُوزْ» لغسله، وجهّزنَ جنازته. وسبب ذلك أنّه في هذه السنين كانت الحرب الوطنية الكبرى، ورجال القرية كلّهم ذهبوا إلى الحرب، والله تعالى أعلم.

النسخة الخطيّة

اعتمدنا في عملنا هذا على نسخة خطيّة وحيدة تعتبر النسخة الأمّ ، زوّدنا بها واحد من أحفاده حفيظه الله تعالى.

صورة المخطوط

منهج خدمتنا للرسالة

- وضعنا هوامش المخطوطة كاملة فما رمزنا له بـ«منه» فهو من المؤلّف.
- علّقنا على بعض المواطن دون إطالة.
- اتبعنا النقول التي نقلها المؤلِّف عن العلماء ، وذلك بالرجوع إلى مصادرها الأصلية.
- ترجمنا للأعلام الواردة في الكتاب.
- ترجمنا للمؤلف.

مقدّمة المؤلّف

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله الذي دلّت جميع الموجودات على وجوده وعلى صفاته المقدّسة، والصلاة والسلام على صفوة رسله الكرام سيّدنا رسوله الكريم محمّد صلّى الله تعالى عليه وسلّم وعلى آله وأصحابه الذين بذلوا مُهَجَهُم في اتّباع قوله تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[2] وقوله تعالى «ادفع بالحسنة السيّئة»[3] رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وعلى تابع التابعين لهم إلى يوم القيامة، آمين.

أمّا بعد: فهذه رسالة في ذكر أبحاث جرت بين المسلمين والملحدين في حقّ الديانة الإسلاميّة وإثبات الألوهيّة الربانيّة بالحجج الواضحات والبراهين القطعيّات، فاستمع إليها أيّها المسلم الصالح لتكون غداً عند الله تعالى ذُخْراً لك.

كتبتُها لك يا أخي رجاء للدعاء لي بالمغفرة عند هذا الربّ ذي

---

(1) النحل: 125.

(2) المؤمنون: 96.

(3) هذا ليس آية.

الرحمة البالغة، وأن تكون غداً يوم القيامة آخذاً بيدي إلى الرضوان الأكبر والجزاء الأوفر، وأنا الحقير الفقير يحيى بن محمّد سلطان بن العارف بالله العالم التقيّ عيسى الغَمْسُقِيّ من ولاية عَنْدَلَال من ناحية داغستان.

فالآن نشرع في جمع الرسالة على اثنتي عشرة مسألة وهي:

المسالة الأولى

في إثبات وجود الله تعالى بالدليل القطعيّ.

قال الملحد للمسلم: أيّها الرفيق إلى متى تكون في هذه الخرافات العتيقة مغروراً بها؟ ألم يحن لك أن تفيق الآن؟ ألا ترى إلى من أفاق من رقدته القديمة واشتغل بالمعارف الحادثة والصناعات الفائقة مثل الطيران في الهواء والسير بالقطارات البخاريّة في أوسع الصحراء، واستماع مغربيّ لما يقوله مشرقيّ بالخيوط الحديديّة والهواء الجافة، وسماع قول الإفريقيّ والأمريكيّ على البَوْرُوفِي[1] بلا آلة غير الهواء وغيرها من الصناعات العجيبة والمعارف الصادقة.

فأنت ومن قفى إثرك باتّخاذ الألوهيّة والديانة وتصديق ما يقال من الأقوال الحشريّة الحسابيّة والنشريّة الأخرويّة باقون بعدُ في جهالة عظيمة وحماقة بعيدة لا حقيقة لها، بل كلّها وضعها السياسيّون المتقدّمون لمجرّد حمل الخلق على نظام العدل واستقامة القوانين بينهم وإخافة المجرمين وحثّ المطيعين، فلا وجود لها ولا ثبوت، فالآن حان الوقت للإفاقة عنها والبعد عن قبولها.

فالناس في الحياة والمات كالنبات ينبت ويجفّ، وكالسراج يوقد ما دام الدهن وينطفئ بفناء الدهن، فهل للسراج المطفئ بفناء الدهن ثواب

(1) لعلّه تقصد النسبة إلى جمهورية بيرو، والله تعالى أعلم.

أو عقاب أو آخرة؟ وهل لنبات جفّ في الخريف حشرٌ أو نشرٌ؟ وهل لماء النهر الذاهب منه عَوْدٌ وحياةٌ؟

فالإنسان في حياته ومماته مثل ذلك السراج والنبات والماء؛ فلا ألوهيّة، ولا ربوبيّة، ولا ديانة، فضلاً عن الأمور الحشريّة والحسابيّة والحياة الأخرويّة التي تزعمونها أيّها المسلمون، فدعوا هذه الخرافات الكذبيّة والأقوال الزوريّة، فهذه الأقوال هي التي تقتلكم كما قتلت الأوائل.

ففي هذه الأزمنة - أزمنة المعارف الحقّة - أينما وجد من اتّخذ الديانة يعدّه أهل المعارف أحمق وأيّ أحمق منه، وأجهل وأيّ أجهل منه، فاطرحها!

وأجابه المسلم وقال له: والله لا أريد أن أكون أدنى رجل من كمّل الخلق فضلاً عن أن أكون أحمق وأجهل، فأنت أشرت إليّ بالحسنى وأهديتني ما لم أتنبّه له إلى الآن، ولم أسمع قطّ من فم أحد ما، ولا أرى ذلك في كتاب ولو زجراً مع أنّي جوّلت وطوّفتُ خلف كلّ عاقل وعالم، وتناولتُ إلى كتب وفنون شتّى لأجل طلب الصواب وطرح المعاب والكذاب، فإنّي – والله – لا أتّبع إلّا الحقّ الصادق اليقينيّ القطعيّ، ولا أقبل إلّا الحسنى الأجمل الأكمل، ولا أرضى البتّة إلّا على هذا الحقّ، فالحقّ قرّة عيني وموقف قلبي من أيّ من كان صاحبه، والكذب عدوّي وإن صدر ممّن طار في الهواء.

فهل ارتقى أرباب المعارف اليوميّة بإنكار الربوبيّة وطرح الديانة أم

باستعمال الأفكار الحريّة لإنشاء الملكات النافعة للخلق؟

وأيضاً: إنّ لكلّ معرفة وصناعة فنّاً وعلماً ودليلاً وحجّةً بيّنةً.. فأيّ فنٍّ وضع أهلُ المعارف الصادقة لإبطال الربوبيّة وطرح الديانة؟ وأيّ كتاب ألّفه الحكيم في إبطالها؟ وبأيّ آلة عرفتَ بطلانها؟ وبأيّ حجّة ودليل ثبت كذبتها وظهر زوريّتها؟

فأنت تعلم أيّها الرفيق أنّ كلّ ما ليس له دليلٌ فهو باطلٌ، وأنّ كلّ ما ثبت له حجّةٌ فهو ضروريّ، فبيّن لي بياناً شافياً كافياً وافياً، فأنا ابن الدليل، ولا أقبل ما قيل بلا دليل، وأنا أشهدك على أنّي لا أتّبع إلّا الحقّ الصادق كما أشرتَ لي في كلامك بأنّك لا تتبع إلّا الحقّ الصادق أيضاً.

فهات الدليل لما زعمت بأنّ الإنسان في الحياة والمات كالأنبات والسراج والماء؟ فهذا قياسٌ مع الفارق، وقولٌ عقيمٌ يَتَبَجْبَجُ[1] به المجانين، فهل لقول محض ثبوت؟ فهات البرهان لما قلت لي لأتّبعه وأطرح أثقال أحمال الحماقة والجهالة من ظهري، فمللت أثقال الجهالة والقلادة وسلسلة متابعة الأقوال العقيمة، وأريد أن أكون حريّةَ العقل وطريق استقامة الفكر وسبيل وصول إلى الحقّ أينما كان.

قال الملحد للمسلم: إنّ الهواء يُوجِد كلّ شيء حيّ، وإنّ طبع باقي

(1) تبجبج لحمه: كثر واسترخى، وبفلان: هذى إعجابًا. (معجم متن اللغة، مادة: ب ج ج)

العالم من السموات والأراضي والكواكب والشمس والقمر والبحار والشواهق وجد كما نرى، فلا حاجة لها إلى الموجد والصانع، فطبعها ووجودها كما هي هو الموجد لها، وإنّ جميع الموجودات كذلك.

ألا ترى إلى حجر منحدر من العلو إلى السفل ينحدر بنفسه، ولا يحتاج إلى المنحدر، وإلى الأنهار فيجري الماء منها بنفسه فلا يحتاج إلى المجري، وإلى الدخان يرفع بنفسه فلا يحتاج إلى رافع وإلى غير ذلك.

فكلّ بنفسه وطبعه وأصله موجود بلا احتياج إلى موجد، ووجوده بالطبع والأصل فهي كما هي، فأنتم أيّها المسلمون تزعمون بأنّ الله يوجد جميع الأشياء، وهو خالق الأرض والسماء، وفاطر الشمس والنجوم، فهو ذو الملك والملكوت كيف يكون وجود الله مع أنّه لا يُرَى ولا يُسمَع ولا يُبصَرُ ولا يُحَسُّ، فهل يكون شيءٌ موجوداً وهو لا يُبْصَرُ البتّة؟

فهذا الزعم باطلٌ، فلو كان ما تزعمون حقّاً.. لَيُبْصَرُ أو لَيُسْمَعُ، فهل رأيته أو سمعته، أو رأيت من رأى أو رأيت من رأى من رآه؟ فهذه أقوال عقيمات، وإلّا.. فأبصرني إلهك فأتّبعك وأكون مسلماً مثلك وأَسكِتْنِي جواباً له.

فأجابه المسلم وقال له: إن كان الهواء موجداً لشيءٍ حيٍّ فَلِمَ لا يعيش الحيّ بلا زادٍ ولا طعامٍ؟ فهل بَنَيْتَ بمجرّد كون الهواء سبباً لحياة حيّ كونَه خالقاً وموجداً له؟ فإن ثبت ذلك.. فَلِمَ لا يكون الأكل

والشرب خالقاً له أيضاً؟ والخلقُ: إيجادُ شيءٍ معدومٍ بلا واسطة وبلا آلةٍ، والسببيّة ليس كذلك.

وأيضاً: فإن كان الهواء موجداً للحيّ فما موجد الهواء؟

وأيضاً: إنّ من الضروريّ وُضُوحاً عندنا كونَ الموجد قادراً عليماً بصيراً؛ إذ لا يمكن إيجاد شيءٍ إلّا ممّن له قدرة وعلم وبصر – كما سيجيء بسطه في هذه الرسالة – فهل للهواء هذه الصفات؟ فكيف تكون لها مع أنّها ألطف الأشياء وأضعفها؟

وأيضاً: إنّك تحتجّ لإبطال وجود الألوهيّة بعدم إبصارك الله تعالى – أي: رؤيته لك – وأنت تحتجّ لخالقيّة الهواء بما نفيته، فما أعظم هذه الحماقة؟ ألم تكن تعهد لي بأنّك لا تتّبع إلّا الحقّ الصادق، أيكون الحقّ عندك ما نفيته؟ فهل يقول الصبيان مثله؟

وأيضاً: إنّك تكلّمتَ كأنّك بلغت أعلى مراتب المعرفة، وأكلت جميع العلوم الدنياويّة، وأحطت بما في أعلى السموات، فأخبرني عمّا في نفسك كان موجوداً بلا ريب عندك ولو بأدنى ريبة، فهل تجد في نفسك شيئاً غير مرئيّ أم لا؟

فقال الملحد: وأيّ شيء يكون غير مُبصَر فهو في حضيض المعدوم،

ألا يكون الموجود في المُبصَر مُبصَراً؟ فليس في حيّز الوجود سوى المعلوم المبصر.

فقال المسلم له: إن كنت رفيقي فلا تقل أمثال هذه الأقوال التي لا تصدر إلّا من نحو المجنون أو المخبول، فإنّي أريد الإحسان لكلّ أحد، وصدور هذه الأقوال من مثلك يصيّرك في أعين الناس أحمق، وصدور الحماقة من الرفيق يكون كصدوره منّي، فَاتَّئِدْ[1] وافتكر تكون فائزاً بالمقصود ولا تعجل.

فقال الملحد: عجباً لهذا الرفيق يحمّقني بما لا يقدر إظهاره إلى الوجود، فهل تجد أنت في نفسك شيئاً بلا رؤيتك بعينك؟ فإن كنت تجد ذلك فيك.. فتصير أنت إذاً مبصراً وغير مبصرٍ، وعالماً وغير عالم، فما هذا الذي تقول كأنّك وجدت شيئاً لم يجده غيرك قطّ؟ فهل أَضْحَكُ لك أو أبكي عليك؟ فأنت لا تدري ولا تدري أنّك لا تدري!

فقال المسلم: أليس كلّ إنسانٍ في الدنيا على نهج واحد وطبع واحد من أصل الخلقة؟ فهل بيني وبينك فرق في أصل الطبائع الإنسانيّة؟ فهل يكون في أحدنا ما كان في الآخر من طبائع الإنسان أم لا؟

فقال الملحد: كلّ إنسان في الدنيا توجد فيه طبائع بلا فرق بين

(1) اتَّأَدَ الرَّجلُ في المشيِ: تأنّى، تمهّلَ.

فرد وفرد.

فقال المسلم: أعجبني قولك، أأنت نائمٌ أم يقظانُ؟ فما تقول؟ أليس فيك وفيّ في أنفسنا كلينا أشياءٌ كثيرةٌ وطبائعُ عديدةٌ ليس أحدنا يراها ولو واحدة؟

فقال الملحد: ما هي وما عددها؟ فإنّي لم أسمع إلى الآن من يقول ما تقول.

فقال المسلم: فهل لك بصر؟

فقال الملحد: نعم، لي بصر وأبصر به جميع الأشياء الموجودة.

فقال المسلم: إن كان الأمر كما قلتَ فأبصرني بصرك!؟

فألجم فَمُ الملحد وتحيّر فيما يقوله واندهش، فكان معه رفقاؤه الذين كانوا يضحكون كلّما تكلّم المسلم، فصاروا شاخصين ساكتين، فقال المسلم لهم: كيف لا تضحكون في أشدّ وقت الضحك؟ فلم يصدر منهم إلّا صوت حُلْقُومِهِمْ بـ«أُهْ».

فقال المسلم: أيّها الرفيق الصادق، ألستَ تجد في نفسك الجوع، والشبع، والعطش، والريّ، والوجع عند طعن نحو السكين أو صدمة الحجر، والحرارة، والبرودة، والنوم، واليقظة، والحلاوة في سطح الفم، والمرارة فيه أيضاً، والحموضة، والتعب، والحكّة، والراحة، والبصر، والسمع، والشمّ، والذوق، واللمس، والغضب، والفرح، والرخاء، والهمّ، والخوف، والرجاء، والأمن، والجهل، والعلم، والبخل، والجود،

والقصد، والمحبّة، والكره، والإدراك، والعجلة، والتأنّي، والفهم، والسرعة، والبطء، فهذه الموجودات الستّة والثلاثون فهل تجدها كلّها في نفسك بلا بقاء شيء منها أم لا؟

فقال الملحد: نعم، أجدها في نفسي.

فقال المسلم: فهل ترى شيئاً منها، ولو واحداً منها، لرؤيتها إمكانٌ ولو لواحد من الخلق؟

فقال الملحد: لا أرى شيئاً منها ولم أر قطُّ قبلُ.

فقال المسلم: فهل هي موجودات أو معدومات في الحقيقة؟

فقال الملحد: هي موجودات في الحقيقة.

فقال المسلم: فهل تقدر أنت أن تريني واحداً منها أو ترضى أن تنكر لوجود واحد منها؟

فقال الملحد: لا أقدر لواحد منهما.

فقال المسلم: فيا عجبا عليك! إنّك لا تدري ولا تحيط ولا ترى ما في نفسك، فكيف دريت أن تدّعني لإبطال الألوهيّة، فما أعظم حماقتك إذاً؟

ومع ذلك المذكور: لو سألك واحد من المسلمين قائلاً: «ما مقدار بصرك من قوى نفسك وما مقدار سمعك من قوى نفسك؟» وهكذا عن جميع تلكم الملكات الموجودات في نفسك بإقرارك.

ولو سئلت أيضاً عن مقدار النسبة بين جرم عينك ومرئي موضع من نحو الجبالات أو الصحارى بالمقادير الممسوحة أو الموزونة.

وأيضاً لو سئلت بـ«هل لِيَدِكَ معرفةٌ وإدراكٌ؟».

فإن قلت له بـ«نعم» فلو أعاد ثانياً بأنّه: «لو قطع يدك فهل ينقص شيء من معرفتك أم لا؟»، أم بـ«لا» فلو قال لك: «كيف يطرد اليد المضرّات عنك وهو غير عارف؟ وأين عقلك وعلمك؟ وأيّ آلة أرسل عقلك إلى اليد بطرد المضرّات؟ أو لا آلَةَ منه لها؟ و ما كيفيّة إرسال العقل يدك إلى الدفع والأخذ، والطرد، والقبض، والكتب، والطرح، والإرسال، والانقباض، والانبساط؟ وأيّ مقدار من المأكول والمشروب صُرِفَ لبصرك وسمعك وسائر قواك كلَّ يوم من زادك؟ فأنت فَرِّقْ بين كلّ نوع منها ومن الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة، والدهنة، والحموضة، والحلاوة، وكم قدر منها يحتاج إليه بصرك، وسمعك، وشمّك، وعلمك وهكذا من جميع تلك الملكات.

فبأيّ جواب تجيب لهذه الأسئلة، وبأيّ لسان تنطق لها؟

فهل خلقها الهواء أم أوجدها الطبع؟ وما ماهيّة الطبع وما ماهيّة الهواء؟ فإن لم تجب لهذه الأسئلة فأين أنت أيّها الرفيق إلى معرفة ربّ السموات والأرض، وإلى رؤيته، وإلى إدراكه، وإدراك حِكَمِهِ البالغة؟

ألا يكون زعمك بِعَدَمِ هذا الإله العَجِيبِ صُنْعُه مع جهلك جميع هذه الملكات الموجودة في نفسك حماقةً كُبْرَى وسخافةً عُظمَى؟

فارجع إلى عقلك الصائب واسأله إرائته لك ولو مرّة، فلا تكن مخدوعاً بأمثال هذه المضاحك.

وارجع إلى علمك واستفتيه بـ«هل إنّك صائب في تلك الزعمات الجهلات المركّبات أم مخطئ؟» فإنّه - أي: عقلك - يخبرك ليلاً في الفراش.

فإذا سمع الملحد هذه الكلمات.. نظر إلى من في حواليه فلم يجد من ينطق لسانه ولم يساعد قولاً ما.

ثمّ فتح واحدٌ من أصحابه فاه وقال: أنتم أيّها المسلمون تزعمون بأنّ الله موجودٌ وهو إلهٌ حكيمٌ، فكيف لا تثبتون لوجوده دليلاً قطعيّاً بحيث لا يقدر أحدٌ أن يتكلّم عليه نفياً من المشركين والملحدين والدهريّين والطبيعيّين وأهل المعارف الجديدة، فإنّهم – أي: أهل المعارف – يثبتون وجود الموجودات بدلائل: بِعَدَمِ الحاجة إلى الربّ وإلى الله والخالق، وبالدهر والطبع، فأنتم أهل الإسلام لِمَ لا تثبتون دليلاً قطعيّاً لوجوده ووحدانيّته؟

فلا يكفي لكم مجرّد زعمكم العاري عن الدليل، ولا يغنيكم تقليد آبائكم الأقدمين، فالموجود يكون ثبوته بالدليل لا بالزعم والتقليد، فمعرفة الله شيء عظيم وجهله ذنبٌ كبيرٌ، وكلّما كان الشيء ووجوده

عظيماً يجب أن يكون دليله عظيماً جليّاً واضحاً بحيث يقرّ له كلّ عاقل على وجه الأرض، فكيف لا يعترف لإلهكم أهل المعارف الكبيرة مع أنّهم أهل المعرفة؟

قال المسلم: إثبات وجود الله تعالى يثبت بمجرّد إبطال كلام صاحبك في خلق الهواء والطبع أشياء موجودات. فَاصْبِرِ حتّى أُتِمَّ الكلامَ في إبطال حجج صاحبكم أوّلاً، ثمّ بعد ذلك أُورِدُ لك الدلائل لإثبات وجود الله تعالى.

ثمّ قال ذلك الملحد: فإنّ أرباب العقول وأصحاب المعارف يقولون بعدم احتياج الموجودات إلى الله الذي أَثْبَتُّمُوهُ أيّها المسلمون؛ لأنّ كلّ أحد يرى بالعيان إنبات النبات بالهواء وبسائر الأسباب من الحرارة والرطوبة وغيرهما، مثل: اجتماع الوالدين لحصول الولد، واجتماع الذكر بالأنثى في إنتاج النتيجة، ووضع الحطب في النار، وحصول الشبع بأكل الزاد، والريِّ بالشراب، والسخانة باللباس، والقطع بالمحدّد، وهكذا كلّ شيء يحصل وينبت ويخلق بأسبابها الموجودة لها من أصل خلقتها وطبعها ووضعها بلا حاجة لخالق آخر كما تزعمون بإلهٍ في كلّ شيء وخلقه.

ويُرَى جميع ذلك الحصول بعد اجتماع أسبابها بمسبّباتها عياناً، والعيان دليلٌ أيّ دليلٍ، وحجّة أيّ حجّةٍ.

فإذاً: أيّ داعٍ دعى لوجود إلهكم؟ وأيّ حاجة تقتضي لوجوده؟ وأيّ حجّة تمنع ذلك العيان بالبطلان وتثبت ذلك الإله؟

فإن كان إلهكم موجوداً حقّاً ومحتاجاً إليه في كلّ شيءٍ.. فهات تلكم الحجج، إذا المعلوم عند كلّ أحد حقيّة ما أثبته الدليل القطعيّ وعدم حقيّة ما لم يثبته، ونحن لمحتاجون إلى الحجّة البالغة جدّاً.

قال المسلم: فإذا وضعنا الحطب في النار أو ضربنا المحدّد على نحو الخبز أو اللحم فالحاصل إذا اجتمع النار مع الحطب نرى مجرّد الاجتماع بينهما أو الملاقاة، ونرى أيضاً حصول الإحراق للحطب، فهل نرى المؤثّر في الحطب المحرّق بالعيان؟

قال الملحد: لا نرى المؤثّر إلّا النار.

فقال المسلم: نعم، نرى النار والحطب والإحراق بالعيان، فهل نرى المؤثّر إلّا اجتماع الثلاثة: النار، والحطب، والإحراق فقط؟

قال الملحد: لا نرى إلّا تلك الثلاثة، ولكن يكون حصول الإحراق للحطب عند ملاقاة النار.

قال المسلم: فإذاً لم نر المؤثّر، فهل يكون الشيء الذي لا قدرة له ولا

علم له ولا حياة له ولا إرادة له مؤثّراً في عقلك أم لا؟

فإذاً الملحد نَكَصَ على عقبه وأفخم عن أن يقول شيئاً.

فقال المسلم: أليس الأثر فعل المؤثّر؟

فقال الملحد: لا يكون أثر شيء بدون الفعل.

فقال المسلم: أيّهما يجب أن يتقدّم في الوجود المؤثّر أم الأثر؟

قال الملحد: لا إمكان لتقدّم أثر الشيء عنه.

فقال المسلم: هل يجوز تأثير شيء موجود قبل وجوده، أي: حيث كان في حيّز العدم؟

قال الملحد: لا يجوز.

فقال المسلم: أليس الإحراق في الحطب أثراً، والشبع والقطع والسخونة عند الأكل والضرب واللبس آثاراً عند ملاقاة أسبابها الظاهريّة؟

قال الملحد: هي آثار تحصل في المؤثّرات.

فقال المسلم: ألا يحتاج الآثار إلى المؤثّرات؟

فقال الملحد: يحتاج.

فقال المسلم: هل المتقدّم في الوجود المحتاج إليه أو المحتاج؟

قال الملحد: المحتاج إليه متقدّم من المحتاج.

فقال المسلم: فإذا كان الحال على هذا المنوال ألا يجب في العقل أن

يكون في الإحراق والقطع والشبع والريّ مؤثّرٌ لكونها آثاراً بالعيان وبالضرورة؟

فقال الملحد: يجب في العقل أن يكون المؤثّر فيها.

فقال المسلم: هل للنار والسكين والزاد والماء واللباس علمٌ وحياةٌ وقدرةٌ أم لا؟

فأجاب الملحد بـ«كلّا» منكراً لكون العلم والحياة والقدرة والسمع للنار والسكين والزاد والماء واللباس.

فقال المسلم: فإذا لم تكن هذه الأوصاف في النار وما بعدها.. فكيف يكون الإحراق الذي هو الأثر للنار مع أنّها جمادٌ لا روح له ولا حياة له فضلاً عن أن تكون فيها صفات القادر؟ فإذا كان الحال على هذا المنوال أليس كون النار محرقاً حقيقيّاً ومؤثّراً في الإحراق باطلاً قطعيّاً؟

فقال الملحد: يا عجبا على مهارة كلامك بالسحر والتحسين، فأنتم تقرّون الناس بأمثال هذه العبارات فإنّك أيّها الرفيق المسلم لو صادفت ماهراً ممّن تعلم الفنون الجديدة والمعارف العظيمة.. لمّا تقدر التكلّم كذلك لأنّهم يعلمون علوماً لم تعلمها، وإنّهم يثبتون الإحراق للنار والقطع للسكين.

ألا ترى الحجر المنحدر يؤثّر في موضع الصدمة، والرحى تؤثّر في

الطحن، والسكين يقطع اللحم، فكيف تنكر للضروريّ وتثبت أشياء لا حاجة إليها؟

فنحن نكتفي بالخلق الطبعي أو الهوائيّ بدون الاحتياج إلى هذه الأقوال المذخرفات، وهم – أي: أهل المعارف الجديدة – أعلم من كلّ عالم، ولهم آلات في إحاطة ما في السموات من النجوم والشمس والقمر، فكيف لم يعلموا ما تقوله إن كان قولك حقّاً صادقاً يقيناً قطعيّاً؟

فقال المسلم: لو صادفت في مسافرتك في ولايةٍ بعيدةٍ من صحراءَ أو أرضٍ ليس بها إنسٌ بناءً مرتفعاً، وفيها بيوتٌ وغُرَفٌ وكُوَّاتٌ وحَوْضَاتٌ، وفيها أيضاً فرشٌ مرفوعة وبسطٌ منسوجات كلّها قديمات جدّاً بحيث مرّت عليها ملايين من السنين، فإذا نظرت إلى جميعها وتفكّرت في بنائها وسطوحها وأحجارها وجزوعها.. فوجدت فيها آثارَ المطرقة والمعراز والنحت والثقب، فهل تتيقّن أنّها بصنع الصانع القديم أم بإيجادها طبعُ تلك الدور أو جعلها الهواء؟ فأخبرني على أيّ هذين – أي: بالصانع أو الهواء والطبع – بحكم عقلك وعلمك، وعلى أيّها تعتقد، فهل يقول عقلك في تلك الدار وما فيها بأنّ له كان صانعاً ماهراً حكيماً أو بأنّ وجوده بالطبع أو بالهواء؟ فأخبرني ما تقول فيه بالعقل الصائب.

قال الملحد: يا عجبا على علمك بأشياء غريبات، فهل يحكم في إيجاد هذه الدار وما فيها بخلق الطبع والهواء؟ فإنّي لا أقول إلّا بما قال العقلاء، والعقل دليلي.

فقال المسلم: فإذا حكمت أن لا بدّ من الصانع لهذه الدار وما فيها مع أنّك لم تر ذلك الصانع ولم تعلم اسمه ولا جسمه.. فكيف لا تحكم بأن لا بدّ لهذه السموات وما فيها من الشمس والقمر والنجوم مع سيرها بالعيان، ولهذه الأرض وما فيها من البراري والبحاري والأناس وسائر الحيوان مع عيانك حدوثها وموتها ومخرجها ومأواها من الصانع الحكيم المقدّس بل الأقدس؟

وهذا الصانع هو الله تعالى وله صفات مقدّسة وكمالات عليّة، مع أنّه يجب في العقل متى كان المصنوع أعظم وأعجب أن يكون صانعه أقدر وأقدس وأعظم وأعلم، أليس هذا العالم دليلاً أيّ دليل لوجود الله تعالى؟

[مجلس المباحثة عن الديانة]

اتّفق آراء الأذكياء من الملحدين لإصدار مجلس اجتمع فيه الملحدون وحذّاقهم مع نفر من الإلهيّين للمباحثة عن الديانة، فجعلوا مجلساً حافلاً في طوائف من كليهما.

فقال واحد من رؤساء الملحدين: أيّها الرفقاء هلمّوا لِنَعْهَدَ أن لا نعدل عن حكم العقل إلى ظنون لا أصل لها من حجج علميّة.

فقال بعض من حضر من المسلمين: نحن على ذلك العهد من منذ أزمان الآباء، فلا نعدل إلى شيء من ظنون وخيالات.

فقال الملحد: إن كنتم على العهد كذلك فما بالكم تقرّكم أخبار الأقدمين بالديانة والألوهيّة والحشريّة والنشريّة والحسابيّة؟ فهذه خرافات حان طرحها عن أظهرنا إذ لا حجّة لها أصلاً.

فقال المسلم: إن كنت تزعم به فإنّي أسألكم عن مسائل فعليكم بجوابها بالعقل الصادق منكم.

فقال الملحدون: نعم، التزمنا التكلّم وفق العقل.

فقال المسلم: هل تصدّقون بوجود البلدان البعيدة مثل طُكْيُو في



أَمْرِيكَا[1] ولُنْدُنْ في إِنْكِلْزَا[2] وفَارِج[3] في فَرَنْسَا وغيرها؟

فقالو – أي: الملحدون –: نعم، نصدّق وجودها.

فقال المسلم: هل رأيتموها؟

فقالوا: لا.

فقال المسلم: كيف تصدّقون ما لم تروها؟ ألستم تزعمون بأنّا لا نصدّق إلّا ما عاينا ورأينا؟

فقال الملحد منهم: نعلم ذلك – أي: البلاد – بأخبار أهل المعارف وبرؤية خرائط لها.

فقال المسلم: أهل معارف الهيئة وخرائطهم من الكتب أبلغ في معرفة الإله من أهل معارفكم في معرفة البلدان.

وقال المسلم: هل تصدّقون وجود الملوك الخالية في الأزمان الماضية مثل قيصر وكسرى ونَوْفَلِيُون[4] وغيرهم؟

فأجابه الملحد منهم: نصدّقهم، أي: وجودهم.

---

(1) هكذا في المخطوط، ولعلّه سبق القلم من المصنّف إذ طُوكْيُو ليس في أمريكا بل في اليَابَان.

(2) أي: إنْجِلْترا أو إنْكِلْترا.

(3) أي: بَارِيس.

(4) أي: نابليون.

فقال المسلم: كيف عرفتموهم مع أنّكم لم تروهم.

فقال بعض الملحدين: بأخبار المحقّقين والعارفين وبِكُتُبِهم.

فقال المسلم: كيف يصدّق عقلكم إثبات ما لم يُبصَر هو قطّ؟

فلم يزد الملحدُ في الجواب عن أن يقول بما تقدّم إذ ليس له جواب صحيحٌ.

فقال المسلم: أيّها الرفقاء أخبروني بأنّه لو رأيتم سفينة، أو قطارة الحديد، أو الساعة، أو الرحى الطاحن، أو أيّ شيء من سيف، أو سكّين، أو لباس، أو ديار، فتأمّلتم فيها وتخلّيتم عقلكم على الأفكار عليها هل يقول أو يحكم عقلكم بأنّها صنعها الهواء أو الطبع، أو اخترعها كلّها أنفسها، أو يقول بأنّ لها صانعاً حاذقاً ماهراً، له قدرةٌ لصناعتها، وحياةٌ ليمكّن بها الصناعة، وعلمٌ لأجل أن يعرف كيفيّة وضعها وجمعها ومقدارها أم كيف يحكم عقلك فيها؟ أخبروني عن حكم العقل في صانعها ومحدثها؟

فلم يتمكّن لواحد من الملحدين أن يقولوا شيئاً من الجواب إلّا أن صاروا يتكلّفون على أن يضحكوا ستراً لهتكهم على المجلس.

فقال المسلم: فأنتم لا تجدون وجهاً من الأقوال الواهية لأن تقولوا

أنّ تلك البلدان صنعها الهواء أو الطبع أو أنفسها فضلاً عن أقوال عقليّة ولو أدنى قول، إذ من المعلوم عند عقلكم استحالةُ الإيجاد من غير ذات له قدرةٌ وعلمٌ وحياةٌ وبصرٌ وسمعٌ، وعقلكم مقرّ لهذا الحكم بحيث لا أدنى ريبة عنده ولكن ألجم فمكم الكبر عن متابعة الحقّ والتقليد الأعمى.

فكيف يحكم عقلكم بأنّ الهواء أو الطبيعة أحدث الموجودات؟ عجباً عليكم تَنْفِينَ مرّة غير المبصَر وتثبتون أخرى به ما تشتهون إليه، فما أعظم هذه الجهالة إذ لا تقبلون القطعيّ مرّة بنفي الديانة والألوهيّة، وإذا أردتم معرفة البلدان ووجود العمران.. تثبتون به ما شئتم، مع أنّ ثبوت الإله وديانته أبلغ بمرّات وضوحاً ودليلاً منه، فَلِمَ لا يجوز وجود هذه البلاد بالطبيعة أو الهواء لو كانا خالقان، ولِمَ تزعمون بالإيجاد الهوائيّ أو الطبع في باقي الموجودات، فَلِمَ لم يوجد البلاد والعباد؟

قال بعض المسلمين للملحدين: هات سِكّينك.

فأتى به، فقال المسلم: هل كان لها صانعٌ حيّ قادرٌ عالمٌ ليتمكّن بها صناعة السكينة؟

فقال الملحد: نعم، كان لها صانع.

فأخذ ذلك المسلم حجراً من جانبه فقال للملحد: هل لهذا الحجر صانع أم لا؟

فقال الملحد: لا يحتاج إلى الصانع.

فقال المسلم: كيف عرف عقلك احتياج السكين إلى الصانع وعدم احتياج الحجر إليه؟

فلم يصدر من الملحد كلام عليه.

وقام بعض آخر من المسلمين فقال لبعض الملحدين: هل لهذا اللباس الذي لبسته صانعٌ أم لا؟

فقال الملحد: نعم.

فقال المسلم: فَلِمَ احتاج لباسك إلى الصانع دون جسمك بما فيه من العقل والروح والحياة والأعضاء وجميع ملكاتها؟

وقام بعضٌ آخر من المسلمين فقال لهم: هل لهذه الساعة بساعدك صانعٌ أم لا؟

فقال الملحد: نعم.

فقال المسلم: أرأيته؟

فقال الملحد: لا.

فقال المسلم: لِمَ أقرّ عقلك لوجود صانع الساعة ولِمَ لا يقرّ لوجود صانع الساعة الكبيرة من السموات والشمس بسيرها، فما الفرق

بينهما؟ ألا تحتاج الكبيرة من الساعة إلى الصانع؟ فلِمَ لَمْ يصنع الهواء أو الطبع أو نفسها ساعتك؟

فقال المسلم: فهل يكون الملكيّة في الساعة لصانعها أم للغير؟

فقال: الاختيار عليها لصانعها ومالكها.

فقال المسلم: فهل يُسئل في وضعها فيما شاء من ملكه بسؤال ما؟

فقيل له: لا يسأل.

فقال المسلم: كذلك الله لا يُسأَل عمّا يفعل وهم يُسأَلُون.

فقام آخر من المسلمين وأخذ الإبرة **فقال:** هل كان لهذه الإبرة صانع أم لا؟

فقيل له: كان لها صانع.

وأخذ عوداً يابساً وقال: هل لهذا العود صانع أم لا؟

فقيل له: لم يحتج إلى الصانع.

فقال: فلِمَ احتاجت الإبرة إلى الصانع دوم العود؟

فلم يصدر من واحد جوابٌ.

فقال بعض الملحدين: هل أطعمك ربّك ولو مرّة؟

فقال المسلم: هل يطحن الرحى بُرَّكَ أو صانع الرحى صنع الرحى بحيث يتمكّن منه الطحن؟ وهل كان لحصول الطحن إمكانٌ لو لَمْ يوجد

صانعه؟ فإن قلت بوجود الرحى بدون الصانع.. فهو قول باطل بالضرورة عند العقل، ألم تر فيما تقدّم كيفيّة وضع الله وخلقه ما شاء فيما شاء، وقدره وحكمه، فالإعادة له تطويل بلا طائل، فتأمّل.

فقال الملحد: إنّ أرباب العلوم والمعارف العظام يقرّون على أنّه يجب أن يكون لتدبير هذا العالم وسيرها - أي: الشمس والقمر والنجوم وغيرها - وإيجاد تدبير الهواء قوّة لا نعلم حقيقتها ولا ندركها، فتلك القوّة هي المدبّرة لها، فليس الحاجة إلى الله، ولا يكون تلك القوّة إلٰهاً كما تزعمون، ونحن نعلم يقيناً بكونها، فإذا كان الأمر كذلك فما الداعي لإثبات إلٰهكم؟

فقال المسلم: الآن صرت كأنّك مقرّ لنصف الألوهيّة، فلعلّك تقرّ بعدُ لنصفها الباقي، فاستمع لما أتلو إليك أيّها الرفيق العاقل طالب الصدق:

إذا رأيت السفينة أو القطار الحديديّة أو الساعة الساعية أو غير ذلك من الآلات التي لها قوّة وملكة لأشياء شتّى وأفعال عجيبة، وتفكّرت في صانعها وموجدها وفاعلها بملكته ومهارته ومعارفه.. فهل تقول في صانعها أنّها صنعها القوّة المحضة العارية عن ذات تتوقّف تلك

القوّة عليه؟ أو تقول إنّه يجب أن يكون صدور تلك القوّة من ذات تقوم هي عليه؟

مثلاً إنّ اللون مثل البياض والسواد لا إمكان لوجودها إلّا في الأعيان كما هو ضروريّ، وكذلك الحرقة والقطع والشبع والريّ والكبر والصغر، وكذا الطول والعرض، وكذا الصلابة واللين، هذه الأشياء كلّها أوصاف لا إمكان لحصولها ووجودها في الخارج بدون قيامها على موصوفاتها، وموصوفاتُها هي الأعيان والذوات مثل الحجر للبياض، والحيوان للسواد، والنار للحرقة، والسكين للقطع، فهل رأيت أيّها الرفيق قطعاً إلّا ممّن له ذات كالسيف أو السكين؟ أليس السيف ذاتاً له القطع والعرض والطول، وله جسم يقوم بذاته؟ فالسيف ليس قطعاً والقطعُ ليس سيفاً، بل هما شيئان مختلفان، ولكن لا إمكان في العقل لوجود القطع بدون إيجاد السيف أو السكين أو شيء آخر من ذات محدّد.

وهكذا كلّ شيء له قوّة أيّ قوّة كانت مثل الإحراق والشبع والريّ والطول والعرض والضرب والكسر وغير ذلك.

كذلك لا بدّ للقوّة – التي أقررت بكونها – من قيامها على ذات إذ لا إمكان لوجود الصنعة إلّا قيامه على موصوفها مثل قيام صفة الصنعة في صناعة نحو السفينة أو القطارة أو غير ذلك على إنسانٍ ماهرٍ في قدرة

الصناعة ذي علمٍ ومعارفَ وحياةٍ؛ إذ لو لم يكن حيّاً.. لمّا يمكن إيجاد صناعة ما إلّا من الحيّ القادر العالم المريد.

وهكذا إنّ تلك القوّة التي أقررت بها وأقرّ بها أهل معارفكم لا بدّ لها من قيامها بذاتٍ قادرٍ حيٍّ عليمٍ؛ إذ لا وجود للقدرة إلّا في ذات القادر كما عرفت فيما تقدّم.

وهذه الذات هو الله تعالى، فأنت أيّها الرفيق تعلم الآن وجود تلك الذات – أي: بالضرورة – من هذه المذكورات لأنّه ضروريّ عند التفكّر والتعقّل، ولكن كنت لا تعلم اسم تلك الذات بما اسمها؟ فالآن بيّنت لك اسمها وهو: «الله»، فلو استرسلت عقلك وأعمقت فكرك لا بدّ لك، ثمّ لا بدّ لك، من أن تعلم أنّ لهذه الذات لا بدّ لها من الأوصاف الكماليّة، مثل:

القدرة – إذ لا يمكن الصنع ممن لا قدرة له كما هو ضروريّ،

والعلم – إذ لا يمكن ذلك الصنع أيضاً من جاهل،

والحياة – إذ لا يمكن ذلك إلّا من الحيّ،

والإرادة – إذ لا يمكنه إلّا بالإرادة،

والبصر – إذ لا يمكنه من الأعمى،

والسمع – كذلك، وسائر الصفات الكماليّة العليّة مثل:

القدم – إذ لو كان حادثاً لاحتاج إلى محدث آخر وهذا الاحتياج نقص أيّ نقص،

والبقاء – إذ لو كان فانٍ أو سيفنى فهو أيضاً نقص ويجب أن يكون حادثاً بالضرورة، وأيضاً يتوقّف حدوثه على الدور أو التسلسل إلى ما لا نهاية له، وكلاهما باطلان؛ إذ من ضروريّ عند العقل بطلان توقّف إيجاد شيء على نفسه إذ يلزم تقدّم شيء من نفسه، ويلزم منه كون الموجود معدوماً وتوقّف الموجود على المعدوم، وهذا باطل عقلاً.

وأيضاً: إنّ التسلسل إلى ما لا نهاية له غيرُ معقولٍ وغيرُ ممكنٍ أصلاً، فيجب انتهاء الموجودات على أمرٍ واحدٍ، ومنتهاه هو ذلك الإله الأقدس من كلّ نقص.

فيا أيّها الرفيق الملحد فعلى أيّ شيء تنكر الآن من كلامي هذا؟ فإن كان شيء منه لا يقبله عقلك أو يأباه دليلك أو يدرك فهمك بخلاف ما ذكرت لك هنا.. فهاته واذكره؛ فإنّي لا أقبل إلّا ما وافق العقل الصادق كما ذكرت لك أوّلاً فيما تقدّم.

فقال الملحد: إنّ أرباب المعارف العليّة مثل المهندسين والأطباء الكبار لِمَ لا يقرّون لما تقول إن كان قولك حقّاً مع أنّهم أهل عرفان

ودراية جيّدة عليّة جدّاً؟ فكيف يتصوّر في العقل أنّك أعلم منهم وهم لا يعرفون ما عرفت؟

قال المسلم: هذا منك تقليدٌ أعمى وهو لا يليق بالعاقل، فإنّ فيك عقلاً وعلماً وإدراكاً وتبصر جميع تصرّفات الخلائق وتعلم بعقلك ما يجوز وما يمتنع لشيء بقدر يكفي لك، وعقلك دليلك، فكلّ ما قبله عقلك يجب عليك أن تتّخذه وتقبله وتطمئنّ إليه وإن خالفه الناس، وكلّ ما لا يقبله عقلك أو لا يقول فيه عقلك بنفيٍ أو إثباتٍ يجب عليك أن تتركه على أنّ أهل معارفك الذين تدّعي أنّهم أعلم الناس غير مسلم؛ إذ لا يعلمون إلّا ما تعلّموا من معلّميهم، ومعلّمهم يكون منكراً للألوهيّة غير ماهر في جميع العلوم.

وقد يكون معلّمهم يقرّ بالألوهيّة والربوبيّة، ولكن لا يعمّق أفكاره في شيء يلزم على القدرة والألوهيّة.

وقد يكون حاسداً للمسلمين أو قاصراً في الإدراك إذ ليس العلم محصوراً فيهم؛ إذ المهندس لا يبالي إلّا بقواعد هندسته؛ فليس فيها بحث ما عن الألوهيّة والديانة، فلا يلزم من مهارته في قواعد الهندسة إحاطته على قواعد إثبات الربوبيّة، وهكذا الأطباء وغيرهم.

وقد يتّفق لهذا المهندس أن يسئل عن الألوهيّة والديانة فيجيب بأنّها خرافات قديمات لا أصل لها، فيظنّ منه الناس أنّه قال ذلك بإحاطته على جميع المعارف كلّها وليس كذلك.

وهذا – أي: عدم مهارة المهندس في غير الهندسة وعدم إحاطة الطبيب على غير طبّه – واضحٌ جليٌّ وإن كانا أعلم أهل الأرض؛ إذ لو سئل المهندس عن أسماء أعضاء الإنسان وعن عقاقير أمراض شتّى.. فيجيب بأنّه لا يعلمه وهو معروف عند أدنى طبيب، ولو سئل طبيب ماهر جدّاً عن كيفيّة وضع البِنَايَةِ وكيفيّة آلات الحفر لمعادن شتى.. فيجيب الطبيب بأنّه لا يدريه وهو عند أدنى مهندس واضحٌ جليٌّ، وهكذا لكلّ معلوم فنٌّ ولكلّ فنّ أهلٌ؛ فلا يدرك أهل فنّ الهندسة لما يدرك أهل فنّ الطبّ، وهكذا في جميع العلوم والمعارف فأهل الديانة وأرباب إثبات الألوهيّة هم أهلها وأربابها وليس ذلك العلم إلّا لهم.

فإن أردت النجاة والخلاص.. فاتبعهم ولا تنكرهم فهم أهل تلك الدراية في الحقيقة لا أرباب المعارف الجديدة الطائرة إلى الهواء، ولا أرباب صناعة القطارات الحديديّة البخاريّة والناريّة، فلا يشمّون من هذا العلم التوحيديّة الإلهيّة وإن كانوا ماهرين فيما هم فيه من استعمال ملكات في اختراع أشياء عجيبات، فلا يلزم من إدراكهم لها إدراكهم

لمعارف إلٰهيّة.

ألم تسمع أنّ صانع الساعة يتعجّب حين رأى صانع الغِرارة[1]، فقيل له: «كيف تتعجّب عليه وأنت صانع الساعات؟»، فقال: «أمّا الساعة.. فأصنعها بآلات مختلفة مثل الناحت والثاقب والآخذ والقابض وغيرها، وهذا يصنع الغِرارة بالأيدي فقط، فهذا أعجب».

ثمّ قال الملحد: ألا تنظر إلى الناس اليوم يتّبعون لمن لا يثبتون تلك الديانة والألوهيّة وهو اليوم على حالة مقبولة عند جميع الخلق؟

فقال المسلم: أولا تنظر إلى الخلق عددهم ملايين كثيرة منذ سنين عديدة من الألوف يقرّون الألوهيّة ويأخذون الديانة الربّانيّة فهم – أي: أهل الديانة – اليوم كثير جدّاً لا قليل.

فقال الملحد: ما فائدة تلك الديانة الإسلاميّة اليوم؟

فقال المسلم: فإنّ الديانة الإسلاميّة – أي: القرآن - وَضَعَ للخلق قوانينَ سِياسيّةً عدليّةً وقواعدَ اجتماع زوجيّةٍ ومعاييشَ دنيويّةٍ وقال فيه: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾[2]، فأخبرني أيّ حكم فيه ظلم أو فسادٌ

---

(1) (الغِرارة) وعاءٌ من الخيش ونَحوه، يوضع فِيهِ القَمْح ونحوه، وهو أكبر من الجوالق، جمعه: غَرَائِر. (المعجم الوسيط)

(2) الإسراء: 12.

أو صعبٌ؟ وأيّ حكم فيهِ غير معقول وغير مقبول عند العقول السليمة؟

فقال الملحد: ما فائدة الأعمال مثل الصلاة والصيام؟ وما فائدة الحشر والنشر بعد الموت؟ وما فائدة إعادة الميّت الفاني؟ وما ضرر العصيان وهو - أي: العاصي - لا يفعل شيئاً من العصيان إلّا بمشيئة الله تعالى وقدره وقضائه وإرادته بزعمكم، بيّنوا لي ذلك؟!

فقال المسلم: إنّ فعل الإنسان كلّ شيء بمشيئة الله تعالى وقدره وقضائه وإرادته، سيجيء لك تفصيله إن شاء الله تعالى في المسألة الرابعة والثانية، فالآن أبيّن لك الفائدة من العمل الصالح فاستمع لما أتلو إليك ولا تقبل إلّا الحقّ:

مثلاً نفرض: أن لا ربّ ولا إلهَ، ولا حشرَ، ولا نشرَ، ولا عقابَ، ولا حسابَ فهل يضرّ لي حينئذ - أي: حين لا حشرَ لي بعد الموت - عملي الصالح مثل الإيمان بالله، واعتقاد وجوده تعالى، وبصفاته العليّة، وقدمه، وبقائه، والإيمان بالملائكة والكتب والرسل، وغير ذلك من أركان الإيمان عند المسلمين، والصلاة والصيام وغيرها أم لا؟

قال الملحد: لا يضرّ لك عملك ذلك إذ لا حشرَ ولا نشرَ ولا حياةَ بعد الموت أصلاً إذ ذلك هو المفروض في هذه المسألة.

ولا جواب يمكن للملحد غير هذا من جهة إثبات الضرر للمسلم

إلّا أن يقول أنّه – أي: العمل – تعب محض في الدنيا.

أو نفرض أنّ الإلهَ موجودٌ، وأنّ الحشرَ والنشرَ يكون، والحسابَ والعقابَ يكون، وأنّ جميعَ ما يقوله القرآنُ حقٌّ في الحقيقة واقعٌ وثابتٌ، وسيكون الحسابُ وتقوم يوم القيامة ويحيى الميّت ويحاسب فحينئذ أيّ وبال وأيّ عذاب أليم أبديّ لا نهاية لها لهذا الملحد المنكر اليوم؟

فأيّهما تختار الآن أيّها الرفيق الصائب؟ فإنّي والله لا أختار إلّا الإقرار بالربوبيّة والاتباع للديانة الإسلاميّة، وإن فرضها المسالةَ الأولى وإن كان حقّاً عند عقول جميع من على كرّة الأرض، وأين حقيّته وكلّا صِدْقِيَّته في نفس الأمر؛ لأنّ ما يثبته الدليل فهو قطعيّ فيكفي لعاقل فائدة من عمله هذه المذكورة.

وأمّا ما في العمل الصالح من كلا نوعيه من الاعتقاد القلبيّ والأعمال الجوارحيّ.. فلا حصر لفائدة بل فوائد لا يزال يزداد يوماً فيوماً بحيث لا يحيط به غير الله تعالى، وذلك هو الفوز العظيم كما نطق به القرآن.

وإنّي أعرضت عن تعداد تلك الفوائد للعمل الصالح، فإن أردت الوقوف عليها.. فطالع كتابنا المسمّى بـ«محاسن الإسلام» وذلك ضمين لها

وكفيل لتعدادها، فلا يسع ذكرها في هذه الرسالة فإنّ مقصودها ليس إلّا الجواب عن أسئلة الملحدين على الديانة.

فإذا سمع الملحد هذا الكلام.. تنفّس تنفّس الصعداء، وانحنى رأسه إلى قدامه وتوقّف عن الكلام، فلم يصدر منه إلّا التسليم، ولم يبق له موضع قدم البحث، فتمّ هنا المسألة الأولى.

المسألة الثانية من الرسالة

في إثبات التوحيد لربّنا

وفيها إثبات الإرادة لله تعالى والمشيئة

وإثبات أن لا مشيئة ولا إرادة للعبد إلّا ما شاءه الله

وبيان معنى مشيئة الله ومشيئة العبد، ومعنى أن لا يشاء العبد إلّا ما شاء الله تعالى.

قال الملحد: تثبت أنت وجميع المسلمين بأن لا مشيئة للعبد إلّا ما شاء الله وأنّ القدرة في كلّ فعل العبد لله تعالى وأنّ الله قدّر لكلّ عبد ما يعمله، وأنّ جميع أفعال العباد بمشيئة الله تعالى وقدره وقضائه وإرادته، فمع هذا فما تقصير العبد العاصي ليعذّب بالنار مع أنّه لم يفعل إلّا ما أراد الله تعالى وقدره وقضاه؟ فكيف يعذّب المالك مملوكَه بعد أن استعمله فيما يريده ويختاره؟ فهل هذا إلّا ظلم أو لهو ولعب أو سخريّة العبد واستهزاؤه مع أنّ الله تعالى قادر حكيم كريم رحيم؟ وما المخلّص أيّها الرفيق؟

قال المسلم: إنّ الحكمة اقتضت لوجود جميع المصالح الإنسانيّة وإيجاد ما يتمّ به حوائج العباد أيّما كان، فاقتضت الحكمة لوجود النار والماء والحديد والحطب والزاد واللباس فتوقّف وجود المعاش عليها كما هو ضروريّ عندنا.

أمّا ضروريّته عندنا.. فبعد أن وجدنا عقولنا وما يتوقّف عليه عيشنا – وكان في علم الله تعالى هذا التوقّف أزلاً إذ تعلّق إرادته كافية – علّةً لوجود شيءٍ، فكانت إرادته الأزليّة على خلق هذا الإنسان وما يقتضيه، فلذلك جعل الإحراق عند النار لا بالنار ولا بسببه بل بإرادته تعالى ووضعه عند النار، فيخلق الله الإحراق عند كلّ ما قارب النار لا بالنار بل الله بإجراء العادة الإلهيّة بإرادته ومشيئته وقدره وقضائه وحكمه واختياره، فإن لم يحرق الله عند وجود النار فلا يحرق النار شيئاً؛ إذ لا أثر له أصلاً كما علمته فيما تقدّم.

ولو وضع الله الإحراق في الماء وخلق عنده.. يكون ذلك كما وضع، أي: يكون الماء محرقاً في أعيننا دون النار، وهكذا كلّ شيءٍ بوضع الله وجعله وخلقه، أي: خلق القطع عند ضرب السيف لا بالسيف ولا بالضرب، بل بقطع الله تعالى وحده بلا شريك ولا معين ولا حاجة إليه، ولو لم يخلق الله القطع عند ضرب السيف.. لما يقطع السيف شيئاً ولو شعرة واحدة.

فلو جعل الله لك القطع في القطن.. لكان في القطن، فتخصيص وضع الحرقة عند النار والقطع عند السيف والسكين كان بإرادته واختياره ولا نطلع على الحكمة في ذلك إلّا وجود الوضع كذلك.

ومثل ذلك الشبع وضعه الله عند الأكل لا بالأكل بل بالله، وكذا الريّ عند الماء، والسخونة عند اللباس، وهكذا كلّ شيء وضع الله عنده قوّةً وحالاً مثل وضع الحلاوة عند العسل، والحموضة عند الخلّ، والمرارة عند الشيح[1]، فلو عكس الله ذلك - أي: لو خلق الحلاوة عند الشيح والحرارة عند العسل - لكان كما خلق وجعل، فلا رادّ لحكمه وقضائه وقدره.

فهذا - أي: لزوم الحلاوة على العسل، والحموضة على الخلّ، والحرقة على النار، والقطع على السيف - كان في أوّل وضعها وخلقها عند وجود ملزوماتها من العسل والخلّ والنار والسيف من الله تعالى كلّ وقت وكلّ مكان، وبإرادته ومشيئته وقدره وقضائه واختياره، إذ هو تعالى أراد وشاء وقدّر وقضى واختار خلق الحلاوة عند وجود العسل أين كان العسل ومتى وُجِدَ، ولم يقدّر الله تعالى ولم يشأ ولم يختر ولم يقضِ بوجود الحلاوة عند الشيح ولا عند الخلّ وإن كان قادراً لِوَضْعِها - أي: الحلاوة - في أيّهما كان على سواء، ولكن اختار وضعه وخلقه عند العسل إذ هو

(1) (الشيح) نبات سهلي من الفصيلة المركبة، رَائِحَته طيبَة قَوِيَّة، وهو كثير الأَنوَاع ترعاه الماشيَة، جمعه: شيحان. (المعجم الوسيط)

مالك في أن يضع ما شاء فيما شاء، فيكفي الإرادة والمشيئة.

وهكذا وضع الله تعالى الموت أو المرض الخطر عند السمّ وخلقه عند السمّ أَيْنَ ما كَانَ وَمتى كَانَ وَعِنْدَ مَنْ كَانَ، فإذاً لا بدّ من ملازمة الحلاوة للعسل والموت للسمّ إذ قدّر الله تعالى كذلك.

وهكذا القطع، والقتل، والزنا، والكفر، والإسلام، والعمل الصالح، أو المعاصي، وكذا الصلاة والصيام وغيرهما من الأعمال الصالحة، وترك الصلاة، والصيام، والسرقة، وغيرها وضع الله تعالى لكلّ واحدة منها لَوَازِمَ، يخلق تعالى اللوازم عند ملزوماتها، مثل: ملازمة دخول الجنّة لصلاة الرجل، وملازمة دخول النار لكفر الإنسان إلى غير ذلك.

ثمّ عَلِمَ الله تعالى أنّه يخلق القتلَ عند وجود ضرب السيف، والموتَ عند أكل السمّ؛ إذ ذلك وضع إلهيّ أزليّ بإرادته واختياره، وأمّا تركه تعالى خلق الموت عند أكل السمّ.. فهو قادرٌ لتركه ومختارٌ في خلق الموت عنده وفق وضعه؛ لأنّ له اختياراً في أن يفعل ما شاء.

ولكن عند ضرب الإنسان سيفه على رجل فَقَتَلَهُ به فخلق القتل من الله تعالى فيه ليس ظلماً ولا عبثاً ولا لهواً ولا لعباً، بل الله أَعْلَمَ الخلقَ ملازمةَ القتل على ضرب السيف، وملازمةَ العقاب لمن باشره إلى الضرب، فتقصير القتل على المباشِر بعد علمه ذلك الملازمةَ القطعيّةَ،

فعلم الملازمة في الأشياء على ملزوماتها حاصلٌ عند كلّ أحد مثل ملازمة القتل على ضرب السيف، وملازمة الموت على أكل السمّ، فالمباشر لما نهي عنه من الضرب بالسيف وغيره هو في اختيار في تناوله وتركه، وبعد أن كان مختاراً فالمباشرة يعدّ تقصيراً منه لا من الله تعالى.

قال الملحد: لِمَ لم يخلق الله تعالى ترك ضرب السيف في القاتل دون حصول ضربه ليكون محفوظاً من عقوبة القتل، مع أنّه تعالى قادر لخلق ذلك الترك دون الفعل على سواء مع أنّه رحيم حكيم كريم؟

قال المسلم: لو كان رجل واحد عالماً فائقاً جدّاً وله خَدَمَةٌ أو عَبِيدٌ فتصوّر هذا العالم بناءَ مكانٍ، وتصوَّرَ في بنائه كيفيّةَ صناعات خدمه، وصناعات كلّ منهم، وأَمْرَهم منه، وعلم هو سعي كلّ منهم قبل أمره عليهم منذ أزمان عديدةٍ إطاعةً له ومخالفةً، ومع ذلك العلم وهو يقدر أن يصيّر المخالف لأمره منقاداً له، وهذا العلم والقدرة من هذا الرجل العالم بكمال علمه وقدرته جدّاً، ثمّ كتب هو في كتابٍ مخصوصٍ قبل وجود الأمر منه عليهم، وقبل حلول وقت البناء والشغل بأزمان عديدة وسنين كثيرة، بأنّ خادمه الفلانيّ الذي أمره بشغل كذا وكذا يكون مطيعاً له و يكون هو منقاداً وفاعلاً لما أمره به باختياره، وأنّ خادمه الآخر آمره بهذا

الشغل بعينه لا يكون مطيعاً له فيكون هو فيه خائناً أو مخالفاً بالكلّيّة[1]، وهكذا كتب ما سيفعل كلّ خدّامه حتّى يتّم آخرهم، واحتفظ هذا الكتاب عنده وأراه أصدقاءه.

ثمّ لما حان وقت ذلك الكتاب إلى الخدّام وأمرهم بذلك الشغل وأراهم تنبيه المقصّرين منهم بالبيان والإفهام بحيث لا إمكان للاعتذار لهم، ثمّ عصى واحد منهم الذي كتبه ذلك العالم في كتابه بأنّه يعصي في زمان فلانيّ بعدم انقياده وعدم قبوله أمر السيّد.. فهل يحمل هذه الكتابةُ هذا العبدَ إلى ذلك العصيان قهراً أم لا؟

وإنّما حصل الكَتْبُ كذلك لعلم هذا الرجل سعيه بمقتضى طبائعه الخبيثة باختياره إيّاها بدون القهر والجبر من السيّد الكاتب.

وهكذا عَلِمَ السيّدُ عملَ عبده قبل وجوده، وعِلمُه لا يحمل ذلك العبدَ إلى عمله – أي: عملهم السيّئة – بل العلمُ يقع ويوجد على حسب المعلوم، فالعلم تابع للمعلوم، والمعلوم متبوع له، ولا شكّ أنّ المعلوم

(1) وفي هامشه مكتوب: لعلهّ هكذا: بأنّه يأمر خادمه الفلانيّ بشغلٍ كذا وكذا فيكون مطيعاً له ومنقاداً لأمره.. إلخ، وأنّه يأمر خادمه الآخر الفلانيّ بشغلٍ كذا وكذا فلا يكون مطيعاً له ومنقاداً به، بل يكون فيه خائناً أو مخالفاً بالكلّيّة.

يكون قبل العلم[1] ويحسبه فيتبع العلم على المعلوم، ويكون وجود العلم على حسب وجود المعلوم؛ إن خيراً.. فخيرٌ، وإن شرّاً.. فشرٌّ، فعمل العبد هو المعلوم المتبوع وعلم الله هو التابع له.

ثمّ إنّ إرادته تعالى لا بدّ وأن يكون تابعاً لعلمه وعلى مقتضاه إذ لا يمكن لوجود الإرادة إلّا بعد أن يعلم مراده، وقضاؤه وقدره وحكمه واختياره تقع كلّ واحدة منها على حسب علمه وإرادته، وعلمه تابع للمعلوم فعلم الله تعالى وإرادته وقضاؤه وقدره ومشيئته وحكمه كلّها تابعة لعمل العبد، فعمل العبد أصلٌ لها وهي فرعٌ عليه.

ثمّ قال الملحد: فعلى ذلك يبقى الإشكال: كيف يكون علم الله القديم تابعاً لعمل العبد الحادث؟

فأجابه المسلم: بأنّ عمل العبد حدوثه بالنسبة إلينا وأمّا بالنسبة لعلمه تعالى – أي: علم الله بأنّ العبد يفعل كذا وكذا – قديمٌ، وأنّ ذلك العلم القديم يكون بمقتضى طبائعه – أي: الإنسان – بعد أن أبصره الله تعالى جميع طرق الوصول إلى السعادة وبعد أن خلق العبد بحيث يصلح

(1) وتأمّل هنا فيما يلزم عليه من أنّ العلم الإلهيّ قديم وعمل العبد حادث، فكيف يكون المعلوم الحادث قبل العلم القديم، وجوابه يأتي في هذه الصحيفة، فتأمّل. (منه)

منه صدور ما كلّف به بأن كان كامل العقل والأعضاء والحواسّ، وله – أي: للعبد – قدرة لفعل ما كلّف به بلا خلل ولا امتناع منه إلّا باختياره – أي: العبد – فلم يبق إلّا الامتناع بالاختيار بلا جبر.

فلهذا لا يكون متابعة العلم الإلهيّ الأزليّ لعمل العبد الحادث بعيداً، ولذلك قال المتكلّمون بأن لا بُعْدَ في تبعية علم الإله القديم على عمل العبد الحادث؛ إذ لا تكليف إلّا بعد كمال شروط التكليف، ومنها: سلامة الحواس، فلهذا لا بعد فيما ذكرنا.

قال الملحد: ما حاصل معنى قولكم: (كلّ شيء بقدر الله وتقديره) ومعنى قولكم: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[1]؟ فإنّ الإشكال لم يزل بعدُ.

فأجابه المسلم: معنى كون كلّ شيء بتقدير الله: أنّ الله وضع الحرقة عند النار، والرطوبة عند الماء، والقطع عند السيف، والشبع عند أكل الطعام، وكذا وضع الله وخلق البصر في العين لا في الأنف ولا في غيره، والنطق في اللسان لا في الأذن ولا في غيره، والسمع في الأذن لا في العين، والبطش في اليد لا في البطن ولا في الظهر، وهكذا في جميع العالم من العرش إلى الفرش بلا بقاء شيء ولو ذرة.

(1) الإنسان: 30.

ثمّ أَعْلَمَ الله تعالى على خلقه من العقلاء والحيوان جميعَ ما لا بدّ منه في إقامة الحياة كما قال تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾[1] وكذا ما يضرّ به للغير مثل ملازمة القتل لضرب السيف وملازمة الموت لأكل السمّ عليه فقتله به، كأن خلق القطع عند ضرب السيف من الله تعالى بتقديره تعالى على خلقه بضربه أين ما كان الضرب والسيف وممّن كان هذا بوضع الله تعالى عادة له بإرادته واختياره وقدره، فكان هذا القتل بهذا التقدير وهو من الله تعالى قبل وجود ضرب القاتل بل قبل وجود نفسه.

ثم لـمّا كان العبد عالماً بالمشاهدة والعيان لزومَ القتل والموت على ضرب السيف وخَلْقَه عند ضربه، ومأموراً عليه من جهة الله تعالى بعدم مباشرته على ضرب السيف على أحد لأنّه إن ضربه عليه لا بدّ من ملازمة قتله عليه بوضع الله تعالى كذلك قبل خلق السموات والأرض، ومختاراً له بين الفعل والترك بلا جبر على أحدهما بصحّة الأعضاء والحواسّ وتمام العقل، فإذا كان هذا القاتل على هذه الكيفيّة فَقَتْلُهُ الغيرَ لا اعتذار له بأنّ القتل بتقديره وإرادته ومشيئته وقدره وقضائه، ولا يجوز له الاعتذار والاحتجاج بهذه العبارة، بل التقصير في القتل على القاتل وإن كان بتقدير الله.

---

(1) الشمس: 8.

فمن هذا لعلّك يتبيّن لك معنى مشيئة الله وقدره وقضائه وإرادته وحكمه، وقد سبق ذكر طرف يفهم منه ما يستعين به هنا، فتأمّل.

ثمّ قال الملحد: أَلَمْ يكن قتل هذا الرجل ذلك الرجلَ مقدّراً له، مكتوباً في علمه الأزليّ، محكوماً عليه، فبأيّ كيفيّة يتخلّص القاتل من قتله؟

أجابه المسلم: بأنّ قضاء الله تعالى على قسمين:

1- قضاؤه مبرم: وهو حكم الله تعالى على شيء، مثل: أن يحكم بموت أحد في زمان فلانيّ، فلا يكون لهذا القضاء مردّ أصلاً،

2- وقضاء معلّق: وهو أن يحكم الله ويقدّر على شيء بالتعليق، مثل: أن يحكم بأنّ عمر فلان ثلاثون سنة إن لم يتصدّق قبل حلول أجله ذلك، أو إن لم يصل رحمه، وستّون سنة إن تصدّق أو وصل رحمه.

ونحن لا نعلم من أيّهما يكون ذلك القتل، بل يحتمل أن يكون معلّقاً، على أنّك قد عرفت فيما تقدّم أنّ علمَ الله تعالى ومشيئَتَه وقضاءَه وقدرَه لا يحمل العبدَ قهراً إلى ما علم، إذ ذلك العلم تابعٌ للمعلوم كما تقدّم، وإنّما يكون ذلك من كمال علم الله تعالى لا لأن يكون قهريّاً جبريّاً.

ثمّ قال الملحد: أيّها الرفيق قد طال الكلام فيما بيننا وقد آل إلى التطويل، فهات الدليل لوحدانيّة الله ووجوده.

فأجابه المسلم: نرى نظام الدنيا يفسد إن لم يكن فيها عدلٌ محكمٌ

يحكم بمنع الظلم والإغارة وغيرهما، ويلزم أكثر الفساد على وجود سلطانين، فما يلزم عليه الفساد فيجب أن يكون باطلاً.

وكذا لو كان الإله غير واحد بل إلهين يلزم عليه الفساد – أي: انخرام نظام الدنيا – بأن يريد هذا الإله الحرقةَ بالنار وذلك الإله بالماء، وهكذا في كلّ شيء من نظامات العالم التي تراها، فيكون ذلك فساداً أيّ فساد، فما يلزم عليه الفساد فهو باطل، وكون الإلهين باطل.

وأن لو كان في جميع الدنيا سلطانٌ واحدٌ عادلٌ جدّاً لما يخفى على أحد أن يكون الخلق على نهج الراحة، وما يلزم منه الصلاح للخلق فهو واجبٌ عقلاً، فكون الإله واحداً واجبٌ في العقل.

وكذا لو كان الإله واحداً مع كمال قدرته بحيث لا يدركه إلّا هو وعلمه واطلاعه على جميع الأشياء كلّ وقت وهو أحكم الحاكمين، فيكون للخلق سبيل مرافعة شكاياتهم إليه سهلاً جدّاً سرّاً وجهراً، بخلاف ما لو كان إلهين إذ ما في قدرة هذا الإله يجب أن يكون مخالفاً لذلك الإله الآخر، وكذا علمه.

فلو صدر ممّن في اختيار الآخر لمن في اختيار هذا الآخر بشيء مكروه يجب أن يرفع أمر إلى سلطانه إذ لا بدّ من أن يكون الحكم بيده، فحينئذ يصعب لهذا مرافعته، ومع ذلك يلزم على هذا كلّه – أي: على كون

الإلٰهين في الوجود – عجز الإلٰهين، فما يلزم عليه عجز الإلٰه فهو باطلٌ، فثبت كون الإلٰه واحداً.

وأمّا وجود الإلٰه ودليله.. فلقد سبق طرفاً يسيراً منه، فإن كنت تريد أزيد منه.. فاستمع لما أتلو إليك.

فقد سئل أحد من المسلمين بأنّه: كيف عرفت وجود الله تعالى؟

فأجاب: فإنّ في نفسي أشياء عجيبة وملكات كثيرة مثل السمع والبصر والنطق وغيرها، وفي جسمي أعضاء كثيرة جدّاً وفي كلّ منها ملكة ليس في غيرها، وفيه أيضاً أشياء أخر بعضها مضادٌّ لبعض آخر، مثل الرطوبة واليبوسة، والحرارة والبرودة وغير ذلك، ولو اختلّ واحد منها أو بعض واحد.. لما أقدر أن أصلحه ولا أطيق أن أضعه كما كان.

فقد وجدتُ نفسي على هذا النظام، ثمّ تفكّرتُ بأنّه: «هل بَنَيْتُ هذا البدن – بدني –؟» فتيقّنتُ بأن لستُ بانيه وجاعله، ثمّ ارتقيت لأتفكّر بـ«هل بناه أبي أو أمّي أو غيرهما من الصناع الماهرين جدّاً أو الأحياء أو المهندسين أو الحكام والسلاطين؟» فتيقّنتُ تيقّناً لا أدنى وهمٍ فيه فضلاً عن الشكّ والتردّد بأنّ واحداً منهم أو جميعهم بل كلّ العالم لا يقدرون وضع أدنى عضوي في موضعه فضلاً عن أن يضع ملكته.

ثمّ أتيقّن بعد هذا على أن أموت وأن أصير شيخاً إن تأخّر الموتُ عنّي سنين، ووجدتُ نفسي أعجز شيء إذ هي تحتاج إلى الجماد مثل الطعام

واللباس وغيرهما، وتيقّنت بأنّه إذاً عجزت عن إيجاد ما في نفسي إيجاداً وإعداماً، وإنماءً، وغيري أعجز منه.

وتيقّنت بأنّه يجب في إيجاد نفسي وفي إخراجه من العدم إلى الوجود وفي وضع هذه الأعضاء وملكاتها مع ما يلزم على نفسي من الحياة والموت وما بينهما من العقل والعلم والطفل والكبر والنوم واليقظة أن يكون صانعاً ماهراً جدّاً، عالماً بجميع الأشياء، قادراً لكلّ شيء، بصيراً بكلّ موجودٍ، سميعاً بكلّ صوت، موصوفاً بجميع الكمالات؛ إذ من لم يكن بهذه الكيفيّة لما يمكن منه إيجاد هذا النفس العجيبة وإيجاد ملكاته الغريبة، وإنّ هذا الصانع هو مالكي وسيّدي وخالقي وربّي وبيده أُذمّتي، وبيده حبل قوتي وبدني وروحي وحياتي وموتي وجميع شؤوني، فيجب أن ألتجئ إليه عند اضطراري، وأن أتضرّعه عند بليّتي، وأن أخدمه فيما طلبه منّي، وأن أسأله جميع حوائجي، وهو ربّ الخلق ومالك الملك والمملوكات، وهو يجب أن يكون مقدّساً موصوفاً بكلّ كمال وجمال وعلم وحكمة ولطف ورحمة، مقدّس من أوصاف الحوادث وسمات النقصات، مستحيل له كلّ نقص وكلّ دنيئ، منزّه من الحاجة إلى الغير، ومن شريك ومعين وبنين وبنات وآباء وأمهات وإخوة وأخوات.

فهكذا عرفت الله تعالى وتيقّنته تيقّناً لا فيه أدنى خلل وأوهام حتّى لو زعم كلّ من على وجه الأرض بعدم هذا الإله لما يوقع زعمهم في عقلي

إلّا ازدياد معرفته ويقينه وإيمانه وتصديقه إذ كلّما ازداد الداعي على الحقّ يزداد الحقّ وضوحاً وتزداد المعرفة دليلاً.

وهذا ظاهر؛ لأنّه لو خلي وترك الحقّ بلا استدلال ولا فكر في الدليل يكون وضوحه ضعيفاً، ولو استدلّ له وتفكّر في دلائله يكون وضوحه يزداد يوماً فيوماً، بل كلّما تفكّر فيه يزداد وضوحه، وكلّما ازداد وضوحه يزداد الإيمان والمعرفة، فليس شيء أفضل عند الله تعالى من الإيمان وازدياده.

وسئل مسلم آخر بأنّه: كيف عرفت الله؟

فأجاب: إنّي إذا نظرت إلى السفينة، أو إلى القطارة الحديديّة، أو إلى المشينة الخياطي[1]، أو إلى الساعة، أو إلى البناء مثل القلاع والدور، أو إلى اللباسات المنسوجات، أو إلى شيء ما حديديّةً كانت أو حطبيّةً أو نقديّةً أو غيرها، أو لو وجدتُ في بطن الأرض شيئاً ما مثل الخزف أو الحديد أو الحطبيّ أتيقّن وأعلم قطعاً بلا أدنى ريبة في عقلي أنّ لهذه السفينة أو القطارة أو غيرها ممّا تقدّم ذكره صانعاً ماهراً فائقاً عالماً حيّاً قادراً، ولو كان ذلك الصانع ممّن لا أراه قطّ ولا أعلم اسمه ولا جسمه، ولكن أعلم علماً قطعيّاً بوجود الصانع لها وأنّ وجوده ضروريٌّ قطعيٌّ.

(1) أي: آلة الخياطة.

ومن ثمّ أعلمُ قطعاً أنّه لو قام واحد من الناس وقال إنّه لم يكن لهذه السفينة أو القطارة أو غيرهما ممّا تقدّم صانعٌ بل صنعها الهواء أو جعلها الطبع لا بالصانع.. كونَ[1] هذا القول كذباً عظيماً بالضرورة، ولا أظنّ أنّ واحداً ولو فرداً من بين الخلق يصدّق هذا القول، بل أظنّ أنّهم يسفّهونه كلّهم ويعدّونه مخبولاً أو مجنوناً؛ إذ لا وجه لتصديقه أصلاً ولو عند أدنى صبيّ فضلاً عن العاقل.

ثمّ لما نظرتُ إلى الجبال والبحار والشواهق والصحارى وإلى جميع من على وجه الأرض أيّها كان، ثمّ إلى السموات وما فيها من الشمس والنجوم والقمر، وإلى سيرها وطلوعها وغروبها وتأخير بعضها وتقديم بعض آخر.. تيقّنت تيقّناً لا أدنى ريبة فضلاً عن الشكّ معه بأنّ لهذه السموات وما فيها، ولهذه الأرض وما عليها، ولما بينهما من الهواء، والجوّ، والأمطار، والغيوم، والبروق، والرعود، والبخارات، والحرارات، والبرودات صانعاً حكيماً جدّاً، قادراً بقدرة لا أعظم منها في الإمكان، عالماً بعلم فائق بحيث لا يبقى شيء إلّا يعلمه ولا نسيان، حيّ أبديّ قديمٌ أزليّ؟ أو لا بدّ لكلّ متحرّك من صانع ذلك الحركة إذ أنّه إذا رأينا الرحى يطحن الميرة نقطع بأنّ له صانعاً عالماً قادراً حيّاً، وهكذا كلّ شيء موجود

(1) مفعول «أعلم». (منه)

بعياننا لا بدّ له من موجده.

هكذا عرفت كون وجود هذا الصانع لهذا العالم بأسرها، وهذا الصانع هو الله تعالى بلسان شرعه، وهو ربّنا وربّ كلّ شيء وخالقه وموجده ومحييه ومميته.

وسئل أعربي عن دليل وجود الله تعالى فقال: «إنّ البعرة يدلّ على البعير، وأثر السير يدلّ على المسير، فسماء ذات الأبراج[1]، وأرض ذات فجاج[2] وبحار ألا تدلّان على اللطيف الخبير؟».

وسئل شيخ الطريقة أبو يزيد بأنّه كيف عرفت الله تعالى؟ فقال: «أعلم من عدم وقوع ما نويته أحياناً؛ إذ يتجلّى كثير ما لا أخطر ببالي في تصرّف».

وسئل آخر عن دليل وجود الله تعالى فقال: «إنّ عقلي قد اعترف بالكلّيّة بأنّ له ربّاً عزيزاً ولا يقدر لإيجاد ريبة فيه فذلك الربّ هو الله تعالى».

وقال ملحدٌ لواحد من المسلمين: كيف يقرّ عقلك لإله لا يبصر أصلاً؟

فقال المسلم مبصراً بأصبعه ومحرّكاً لها: هل لهذه الحركة محرّكٌ حقيقة أم لا؟

فقال الملحد: نعم، له محرّك.

---

(1) أي: نجوم صغار وكبار منوّرة، والنور.

(2) أي: طرق وأودية.

فقال المسلم: إذاً فأبصرني ذلك المحرّك.

فأُلْجِمَ فم الملحد وسكت.

فقال المسلم له: لم تتيقّن لهذا الذي لا يبصر أَلَمٌ، لكن تنفيه، أي: وجود غير المبصر.

فلم ينطق الملحد.

وسئل واحدٌ من أهل النصرانيّة بأنّه: لِمَ تقرّ على وجود الله تعالى مع عدم إبصارك إيّاه؟

فقال النصرانيّ: إنّي أعلم وجود البلاد الكبيرة الشاسعة، والملوك الخالية بالاعتقاد القطعيّ مع أنّي لم أرها قطّ بالتواتر الذي لا يتصوّر العقل إنكاره لحصول الاعتقاد القطعيّ له، كذا أعتقد الله به.

فقال له واحدٌ ممّن يتعمّق في حبّ الإلحاد: ذلك – أي: علم وجود البلدان – حصل لك بإخبار جمّ كثير من الناس بحيث لا يقبل العقل اتّفاقهم على الكذب، وأمر وجود الله ليس كذلك.

فقال ذلك النصرانيّ: أنت من نسل المسلمين، فإنّ في أيد المسلمين اليوم كتب لا تحصى تخبر بأنّ وجود الله حقٌّ، وكذا المسلمون كثيرٌ من الألوف المؤلّفة اليوم على كرّة الأرض كلّهم يثبتون الدلائل لوجود الله

بحيث لا حصر لها كثرةً، كلّها يقينيّات عند العقلاء، فلم لا تصدّقهم في وجود الله تعالى وتصديقهم في وجوده تعالى أقرب إلى العقل من تصديق المخبرين عن تلكم البلدان وأولئك السلاطين.

فأفحم ذلك المتعمّق ودهش، فضحك المسلمون الذين كانوا في ذلك المجلس، وفرح ذلك النصرانيّ من إفحامه.

وسُئِلَ مسلم آخر عن دليل وجود الله تعالى فقال: كلّ العالم وجميع الموجودات من الأعيان والأعراض والألوان وجميع المحدثات كلّ لحظة ولحظة، وكلّ ساعة فساعة في السموات أو في الأرض، وكلّ صامت وناطق وساكن ومتحرّك، وكلّ جوٍّ وهواء، وكلّ رطب ويابس، وكلّ نفس حيٍّ أو ميت، وكلّ صغير وكبيرٍ كلّها كائناً ما كان هو دليلٌ لوجود الله تعالى، وكلّها ناطق بنطقٍ أبلغ من اللفظ لمرات بأنّ لها ربّاً عزيزاً، ومالكاً كريماً؛ إذ لسان الحال أنطق من لسان المقال كما قاله الغزاليّ[1]

(1) محمّد بن محمّد بن أحمد الغزالي حجة الإسلام، أبو حامد الشافعي، الفقيه الأصولي، المتصوّف ، مربي السالكين، جامع أشتات العلوم في المعقول والمنقول، كان شديد الذكاء، سديد النظر، سليم الفطرة، عجيب الإدراك، قوي الحافظة، غواصا على المعاني الدقيقة، معنيا بالإشارات الرقيقة، جامعا بين الظاهر والحقيقة، وله مؤلفات نفيسة منها: «الإحياء»، و«المستصفى»، و«الوسيط»، وغيرها الكثير، توفي رحمه الله 505 هـ [الفتح المبين، 8/2]

وغيره[1]، بل في كلّ ذرّة من ذرّات العالم دلائلُ كثيرةٌ كلُّها يقينيّاتٌ لوجود الله تعالى، وأنّه تعالى قادر عليمٌ حكيمٌ حيٌّ قائمٌ بنفسه باقٍ قديمٌ متّصفٌ بكلّ كمال وجمالٍ وعظمة وعزّة، منزّه عن سمات الحدوث والعجز والنقص ذاتاً وصفاتٍ وأفعالاً؛ لأنّ وجود كلّ ذرّة ولو أدنى ما يبصر يتوقّف وجوده على موجده وعلى قدرته وعلمه وحياته وسمعه وبصره وغير ذلك من صفات الله تعالى؛ إذ لو لم يوجد له - أي: لِذَرَّةٍ - صانعٌ متّصفٌ بتلك الصفات.. لما يوجد شيء ما ولو ذرّة، فإذا كان الحال على هذه الكيفيّة.. فأين ما ليس فيه دليل لوجود الله أيّها الأخ؟

وسئل مسلم آخر بأنّه: كيف عرفت الله تعالى؟

فأجاب بأنّه: لو لم يوجد الصانع لما وجد المصنوع وهذا ضروريّ عند عاقل، وهذه السموات وما فيها من الشمس وغيرها، وهذه الأرض بجبالها وبحارها وما يخلق ويحدث فيها وعليها هي كلّها مصنوعات، فعرفت بوجود هذه المصنوعات وجوبَ وجودِ صانعها بالضرورة، وهذا الصانع هو الله تعالى، وهو ربّنا وربّ كلّ شيءٍ ومالكه.

---

(1) بداية الهداية (ص 65)، دار المنهاج.

[لما لا يرى الله بأعيننا؟]

ثمّ قال ذلك الملحد: لِمَ لا يرى الله تعالى بأعيننا وبأبصارنا؟ فلو رأيناه لنكون أشدّ اطمئناناً لإِلَهِهِ، وبالاطمئنان يكون الإيمان قويّاً، ولا نعدل إلى الإلحاد والدعاوي العريضة.

فأجابه المسلم بأنّه: لا إمكان بوجه ما لرؤية الصانع في مصنوعه وإن تعلّق قدرته وعلمه وإرادته على المصنوع.

ألا ترى إلى صانع السيف أو الفروة أو الرحى أو غير ذلك أيّما كان المصنوع لا إمكان في العقل لكون الصانع في ذلك المصنوع، ولا إمكان لرؤية الصانع في المصنوع كما هو ضروريّ بالمشاهدة والعيان، فصار رؤية الصانع في المصنوع مستحيلاً عقلاً بالضرورة.

ومن الضروريّ أيضاً أنّ هذا العالم بأسره من الفرش إلى العرش من السموات والأرض وما بينهما من الجوّ والهواء والذوات والأعراض والألوان وغير ذلك كلّها مصنوع لله تعالى، فرؤية الله تعالى في هذا العالم مستحيلٌ؛ إذ أبصارنا ودنيانا بأسرها مصنوعه كما ثبت ذلك بالبراهين القطعيّة فيما تقدّم، فهذا واضح جليّ جدّاً عند العقل، والسؤال عنه علامة الجهل منك أيّها الرفيق.

[هل لله مكان؟]

قال الملحد: لا بدّ لكلّ موجود من مكان، فأين مكان الله؟

فأجابه المسلم: ما أضيق وعاء عقلك وما أصغر إحاطة فكرك على الضروريّات الواضحات، فأين لصانع السيف مكان له في السيف؟ فهل يكون المصنوع مكاناً للصانع؟

فقال الملحد: ألا يكون صانع البيت في البيت؟

فأجابه المسلم: يا أحمق هل صنع صانع البيت هواه في داخل؟ بل الذي صنعه جدارٌ بالحجر والطين.

ألا تعلم أنّه لم يصنع شيئاً ما في داخله في الهواء في جوّ البيت، فهل تعدّ الصانع الساكن في جوٍّ محوّطٍ بالحائط ساكناً في مصنوع الجدار؟ فهل مصنوعه إلّا الحائط فليس البيت مصنوعا ما له، بل المصنوع له هو مجرّد الحائط.

فكما لا يجوز أن يكون المصنوع مكاناً للصانع بالضرورة والعيان.. كذلك لا يجوّز العقل كونَ المكان لله تعالى؛ للأنّ جميع الأمكنة بأسرها من العرش إلى الفرش مصنوع لله تعالى، فكون الله تعالى في المكان مستحيل عقلاً، وهو واضح جليّ لمن تفكّر.

قال الملحد: ما معنى لفظ «الله» ومن مسمّاه وما حقيقة الله تعالى؟

فأجابه المسلم: إنّ معنى لفظ «الله» هو عَلَمٌ على الذات الواجب وجوده بالدلائل القطعية المذكورة فيما تقدّم، المستحقّ لجميع صفات الكمال والجمال والجلال، المنزّه عن كلّ نقص وسِمَةِ عجز، المتّصف له بأنّه موجود، قديم، باقٍ، مخالف لكلّ حادث، قائم بنفسه، واحد، قادر، مريد، عالم، حيّ، متكلّم، بصير، سميع، مختار له في جميع ما يجوز له من الخلق من الإعدام والإيجاد وغير ذلك، ومستحيل له في العقل بالدلائل القطعية اليقينيّة أن يكون معدوماً، حادثاً، فانياً، مماثلاً لحادثٍ، محتاجاً لغيره، غير واحد، عاجزاً، مكرهاً، جاهلاً، ناسياً، ميّتاً، أبكمَ، أعمى، أصمّ، غير مختار له في فعل ما يجوز له، فمن هذا تعرف مسمّى لفظ «الله».

وأمّا حقيقة الله تعالى.. فلا يعرف أحدٌ غيره تعالى حقيقته، ومن ثمّ ترى العقلاء الكبار يقرّون بأنّ الله لا يعرفه إلّا هو، وتجد في الكتب الكلاميّة أنّ الله لا يعرفه إلّا الله، وأمّا معرفتنا ذلك الإله فإنّما هي بالدلائل، وبأنّه لا بدّ لهذا العالم من الصانع، وأنّه لا بدّ له من الصفات الكماليّة التي يتوقّف على وجودها إمكان الصناعة وهي: قدرة، وعلم، وحياة، وسمع، وبصر، وكلام، وبقاء، وقِدَمٌ؛ إذ صدور الصناعة أيّ صناعة كانت ولو من أدنى صانع القلانيس فضلاً عن صناعة السموات وما فيها والأرض وما عليها من كلّ موجود.. يتوقّف على وجود هذه

الصفات في الصانع، وإلّا.. لما يمكن إيجاد شيء من العالم، فهذا كلّه ضروريّ قطعيّ لا ينكره إلّا المعاند أو المجنون أو الجاهل الأحمق؛ إذ ضروريّات العقول واجبة الوقوع.

وهنا تمّت المسألة الثانية، ولنشرع في المسألة الثالثة الآن.

المسألة الثالثة

في أنّه لِمَ أمر الله بالطاعة مع أنّه لا يحتاج إليها ولا فائدة له منها أصلاً؟ وفي أنّه لِمَ لم ينزل القرآن بلسانٍ يفهمه جميع أهالي الدنيا دون لسان العرب؟

قال الملحد: على تقدير وجود هذا الإله لا حاجة له إلى طاعتنا إذ هو مالك الملك، منزّه عن لحوق النفع بالعبادة، أو الضرر بالعصيان، ولِمَ لم يجعل القرآن – كلامه بزعمكم أيّها المسلمون – بلسانٍ يفهمه جميع الناس؟ ولِمَ أنزله بلسانٍ عربيٍّ مع أنّهم أقلّ من غيرهم إذ هو قادر حكيم، فيقول أهل كلّ لسان غير العرب أنّه – أي: القرآن – ليس بلسانه؟ وعلى تقدير نزوله بالعربيّة.. فلِمَ يكون متابعته واجباً على غير العربيّ؟

فأجابه المسلم: إنّما فرض الله تعالى على العباد فرائضَ لنفع العباد لا لمصلحةٍ ترجع إليه تعالى؛ لأنّ في جميع ما افترضه الله من الإيمان بالله والصلاة والصيام وغير ذلك من جميع واجبات الله تعالى.. مصالحَ كثيرةً، وفوائدَ عديدةً للخلق؛ إذ في الصلاة طهارةُ الأعضاء، وسلامتها من الأمراض، وجريان عروق الدم، ومنافذ هضم الزاد، وفتح سدد الجوف، واستقامة مزاج الأعضاء كلّها، ما لا يخفى على أدنى عاقل فضلاً عن العارف.

فإن أردت استقصاء فوائدِ الصلاةِ والصيامِ وغيرهما من جميع واجبات الله تعالى.. فطالع إلى كتابنا المسمّى بـ«محاسن الإسلام» فإنّه كتاب مرصّد لها، وأمّا هذه الرسالة.. فليس بمثابته.

وإنّما أنزل الله تعالى القرآنَ بلسانٍ عربيٍّ.. لأنّ اللسان العربيّ له فضلٌ وشرفٌ ليس لغيره، وذلك الشرف من وجوهٍ كثيرةٍ وطرقٍ عديدةٍ؛

منها: أنّه أفصح من غيره وأبلغ وأضبط وأخصر؛ إذ له ضوابطُ وقواعدُ لو عرف واحدة منها ليقتدر لاستنباط مسائل كثيرة وأقوال عديدة.

مثاله: لو عرف مَصْدَرٌ وَاحِدٌ لَيمكنُ أن يعرف به كلّ عددها اثنان وخمسون ومائة كما [هو] جليّ لمن قرأ «التصريف»[1].

ومنها: أنّ القرآن كان بلسان العربِ؛ لأنّ النبيّ كان عربيّاً لأنّ العرب أشرفُ مِن سائر الناس لحدّة ذكائهم وسرعة فهمهم وشدّة إدراكهم؛ لأنّ لله تعالى أن يشرف بعضاً من بعض بعد ثبوت ألوهيّته، ومن لوازم الألوهيّة أن يكون الإله جائزاً له فعلُ كلّ ممكن، وتشريفُ البعض من بعض ممكنٌ كما نرى ذلك بالعيان والمشاهدة في كلّ شيء؛ ولأنّ القرآن قوانين الله تعالى وضعها لعبيده، فله اختيار في أن يضعها بلسانٍ شاء أيّما كان.

(1) وهو كتاب العلامة النحويّ عبد الوهّاب الزنجانيّ المشهور بـ«تصريف العزّي».

وإذا كان الرسول عربياً فكان اللائق أن ينزل إليه ما ينزل بلسانه؛ لأنّا نكتب الكتاب المرسل إلى آخر بلسان المرسل إليه لا بلسان رجل آخر بعيد منه؛ لأنّ ذلك غيرُ معقولٍ، وكذلك الترجمة منه بلسان غير العرب ممكنٌ وواقعٌ.

وأيضاً: أنّه ليس على وجه الأرض لسانٌ يفهمه جميعُ الناس؛ إذ هم مخلوقون بلسانٍ شتّى ليستدلّ العاقل لعظمة قدرة الله به، ولأنّه – أي: لسان العرب – فيه فصاحةٌ وبلاغةٌ ليس في غيره.

وأيضاً: إنّ الله تعالى كان يرسل رسولاً بمعجزةٍ من جنس ما فيه فخر الناس وغلبته، فأرسل موسى بمعجزة العصا وصيرورتها حيّةً؛ لأنّ الناس في زمنه كانوا يفاخرون بسحر من جنسه، فأرسل موسى بمعجزة فائقة من جنس سحرهم.

وأرسل عيسى بمعجزة إبراء الأكمه والأبرص وشفاء الأسقام، فأرسل بما يفوق منهم في جنس الشفاء.

وفي زمن نبيّنا كان الناس يفاخرون بإعجاز الكلام وبلاغة المنطق، فكان كلّ فصيح وكلّ بليغ من أطراف الأراضي يرسلون أشعارهم البليغة

إلى مكّة ويعلّقونها في البيت، وكان منها معلّقات سبعة[1] مشهورة فائقة في البلاغة والإعجاز، فكان الفخر لمن أبلغ شعره، فأنزل الله القرآن معجزاً لكلّ بليغ وشاعرٍ ومتكلّم بحيث لم يقدروا معارضته ولو أدنى سورة فضلاً عن جميع القرآن، حتّى ابتدؤوا للقتال بالسيوف لفرط شدّة تأسّف العجز عن معارضة القرآن مع كونه من جنس كلامهم وقواعد لغاتهم بعينها ومن يد أميٍّ واحد من بينهم الذي لا يعلم القراءة ولا الكتابة ولا التدريس والتعليم في المدارس والمكاتب، ولا قارب من واحد من المعلّمين أو القصّاصين، فلعجزهم منه تحدّى الرسول به لكونه معجزةً فائقةً عظيمةً بحيث لا وجه للإنكار له معه إلّا لمعاند حاسد أو أبله أحمق.

فهذا – أي: القرآن – كلّه معجزةٌ باقيةٌ إلى يوم القيامة، عزيزةٌ فائقةٌ، فيجب أن يكون كما أنزل بالعربيّة الفصيحة، فتغيير القرآن إلى لسانٍ غير الرسول مستهجن في العقول.

ألا ترى إلى ملوك الدنيا يضعون القوانين بلسانهم، والرسول هو

---

(1) وهي القصائد الطويلة التي كتبها شعراء العصر الجاهلي، وقد سميت بـ«المعلّقات» للعديد من الأسباب، منها: أنها كانت تعلّق على ستار الكعبة وذلك لأهميّتها.

وهي معلّقات: 1- امرؤ القيس، 2- طرفة بن العبد ، 3- الحارث بن حلزة ، 4- زهير بن أبي سلمى ، 5- عمرو بن كلثوم ، 6- عنترة بن شداد ، 7- لبيد بن ربيعة.

ملك الدنيا إلى يوم القيامة بتمليك الله تعالى له كذلك كما قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[1] صلّى الله تعالى عليه وسلّم، وقال تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[2]، فلو لم يكن نبوّته إلى يوم القيامة.. لما يكون خاتميّته خاتماً، فوجب أن يكون إرساله مستمرّاً إلى يوم القيامة ما دام التكليف على الخلق.

ومن ثمّ يجب على جميع الخلق من الناس وجوباً عموماً أن يتّبع ذلك الرسول، وأن يقرّ برسالته ويتبع لشريعته كما قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾[3] فهذا الخطاب من مالك الخلق عامّ على كلّ من هو عاقل، ومن المعلوم جريان العامّ على العموم.

وأيضاً: إنّ حكم الله تعالى لا يمكن نسخه إلّا هو، فما دام الحكم غيرَ منسوخ دام إلى انقضاء وقت التكليف، ولا ينقض وقته ما دام في قيد الحياة بالغاً عاقلاً قادراً، وهذا كلّه يستدلّ له بالتواتر الذي لا يجوّز العقل اتّفاق الناقلين على الكذب، وهو كالعلم بوجود البلدان والسلاطين في أزمان قديمة.

---

(1) الفتح: 29.

(2) الأحزاب: 40.

(3) الحشر: 7.

فأقوال الملحدين: بأنّا لا نصدّق إلّا ما وجد بالعيان، ولا نحكم إلّا بما تبصر بأعيننا، ولا نعلم ما وراء المرأى.. يكذّبها أفعالهم وأقوالهم وأحوالهم؛ إذ هم لا بدّ لهم من أن يحكموا بوجود هذه البلدان السابقة والملوك السالفة الغابرة إمّا بتصديق العلم التواتريّ أو بتصديق المكتوبات مثل الرسائل والخرائط، أو بإخبار الأبعاض الذي لم يبلغ إلى حدّ التواتر، فإذا صدقوا تلك البلاد والعباد وَهُمْ – أي: الملحدون الذين يقولون هذا القول – صاروا يصدقون بما ينكرون، وهذا كلّه مكابرةٌ ومعاندةٌ للحقّ، فهل يظنّون – أي: أهل الإلحاد – أنّ الشمس ينعدم بأقوال الخفاشي في نصف النهار: «إنّ هذا الوقت ليس بنهار»؟، فوجود الله تعالى شمسٌ، وأقوال المنكر له ريحُ الفم، فأين للريح إفناء ذي ذلك الريح فضلاً عن الغير؟

ولنرجع إلى كلام ما نحن بصدده، فنقول:

اعلم: لشرف لسان العرب وجوهٌ أخر غير ما تقدّم ذكره:

الوجه الأوّل: إنّ كلّ كتاب أنزله الله تعالى على أنبيائه كان ينزل بالعربيّة ثمّ يترجم المَلَك لنبيّ ذلك القوم بلسان قومه.

والوجه الثاني: إنّ لسان أهل السموات السبع وجميع الملائكة كان

بلسان العرب.

والوجه الثالث: إنّ لسان أهل الجنّة يكون بالعربيّة، وينقل هذا من كتب الأحاديث فلا يخفى ذلك على من طالعها.

وأيضاً: للسان العرب فضائلُ أخرى تركتها خوف الإطالة والسآمة على المستمع، وقد علمت ممّا ذكرت دليل وجوب اتّباع غير العربيّ على القرآن اليوم وإلى يوم الغدّ يوم القيامة، فلولا إن خفت من التطويل والملالة.. لأسرد لك دلائل كثيرة لذلك.

ويكفي لك دليلاً له بعد ثبوت وجوب وجود الإله للعالم وجوب كونه تعالى جائزاً له كلّ ممكن، فيعلم منه لمن جال وسار في أفكار صافية في عظمة الله تعالى، ولكن فمن لم يبصر بإصباح لا يبصر بمصباح، ومن لم يعلم نفسه لا يعلم ربّه، ومن سفّه عقله لا يعزّه غيره، ومن أبصر.. فلنفسه، ومن عمي.. فعليها، ولذلك قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾[1] أي: بذي ظلم.

ومن ثمّ أقول كما قلتُ قبلُ: أنا لا أختار إلّا الديانة وإن فرض أن لا إعادة الأخرويّة، وأمّا ديانتي فليست كثرة الصلاة والصيام، وتكرار

---

[1] ق: 29.

اللسان بألفاظ ولغات، بل دياتني اعتقاد وجوب وجود الله تعالى بصفاته الواجبة له والمستحيلة والجائزة، واعتقاد الرسول، وفرض الفرائض، وحرمة المحارم، ونفل النوافل، بل تصديق ما علم مجيء نبيّنا محمّد صلّى الله تعالى عليه وسلّم من عند الله بالكتاب، بالمعنى المشتمل للسنّة، أو الإجماع، أو بالتواتر، أو بسائر وجوه بحيث يوجب لي علماً قطعيّاً أو ظنّاً، وبمحبّة من أحبّه الله وأحبّه الرسول، وببغض من بغضه الله والرسول، وبغير ذلك ممّا أستطيع من الأعمال الصالحة خالصاً مخلصاً.

وهنا رفعنا القلم عن المسألة الثالثة وانخرطنا إلى سبيل المسألة الرابعة.



المسألة الرابعة

في بيان أجوبة لسؤال الملحدين في أنّه لِمَ لم يشأ الله لجميع الخلق الإحسان إليهم بجعله إيّاهم عباداً له عارفين به مطيعين مع أنّه قادر حكيم كريم رحيم؟

فقال الملحد: إنّ المشيئة بعد أن كانت في يد الله فلِمَ جعل بعض العبيد أهلاً للجنّة وبعضاً آخر أهلاً للنار مع أنّه قادرٌ لأن يجعل كلّ عضوٍ عضوٍ من جميع العباد بأسرهم ينادي بأنّ الله ربّه؟

وإذا كان هذا الأمر كذلك.. فإدخال بعضهم في الإحسان وبعضهم في الهوان هو لهوٌ ولعبٌ مع أنّه منزّه عنه بزعمكم؟ فما دليل هذا، وما سبيل القدر كذلك؟ بيّنوا لنا حكمه بأحسن البيان وافهمه لنا.

قال المسلم: فلقد تقدّم في كلامنا طرف تستعين به هنا فلا تكن تنساه، ولكن نفتح إن شاء الله تعالى فم الجِراب لذلك التحقيق السابق فاستمع واتّئد برهة:

اعلم أيّها الرفيق: إنّ المشيئة والإرادة تخصيص شيء بوقوعه بأحد طرفي الممكن، فيكون وقوع الإيمان أو الكفر من الإنسان في زمان معيّن بتخصيصه تعالى بدون التقديم منه أو التأخير.

مثلاً: وقع إيمان زيد فلاني في سنة فلانيّة معيّنة وشهر فلانيّ ويوم

فلانيّ بدون أن يوقعه قبله أو بعده، ومثله كفر كلّ كافر ومعصية كلّ عاصٍ، وطاعة كلّ مطيع، تخصيص كلّ واحد منها بوقت وقوعها هو بمشيئة الله وإرادته وقضائه وقدره وعلمه.

وأمّا خلق الكفر في الكافر مع أنّه تعالى قادرٌ لأن يخلق فيه الإيمانَ، حكيمٌ في صنعه.. فتحقيقه: أنّ الله تعالى لما كان حكيماً كريماً علم بعلمه القديم جميع ما كان وما سيكون، فلا يَعزُب شيء عن علمه، فعلم بمقتضى حكمته أنّه سيخلق الإنسان، وعلم جميع ما يقتضي طبائعه وما يقتضي حوائجه وما يترتّب أعماله وما يختار عقله، وحكم بأنّ هذا إيمان ويلزمه كذا وكذا من الخلود في الجنّة وغيره، وهذا كفر ويلزمه كذا من العذاب، وهذا طاعة يلزمها الجزاء بالثواب، وهذه معصية ويلزمها الخذلان والهوان، وهكذا خلق الله كلّ شيء كائناً ما كان بلازمه الضروريّ العاديّ.

ثمّ لما كان الجزاء واجباً أن يكون بمقابلة أعمال المجزئ عليه ثواباً وعقاباً.. وجب في العقل أن يكون عاقلاً قادراً مختاراً ليتمكّن منه الفعلُ والتركُ، فخلق الإنسان وجعل فيه عقلاً وإرادة وإدراكاً بحيث يعلم ويفهم جميع لوازم الأشياء، وجعل ذلك العقل حاكماً في تمييزها عن

أضدادها، ومن ثمّ من الضروريّ عند كلّ عاقل، مسلماً كان أو كافراً، عالماً كان أو جاهلاً، لزوم القتل على ضرب السيف وأكل السمّ، ولزوم الإحراق على النار، فلو لم يوجد في الإنسان عقل لما يدرك هذا.

ثمّ لمّا كان أمر الآخرة غيباً عنّا وكان الله رحيماً بعباده ومريداً اليسر لهم كما قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾[1].. لم يكتف بمجرّد العقل في تحصيل علم أحكام الآخرة، بل أرسل إلى الخلق رسلاً أصفياء من كدورات أعمال النفس والهواء، مؤيَّدين بالحجج المعجزة عن مقاومة المعارضة معهم، وبالعلوم الباهرة عن الخلق، حتّى لم يكتف بواحدة بل أُيِّدُوا بإنزال الكتب المقدّسة بوضع قوانين للخلق، فبيّن الله تعالى بلسان رسله جميع ما يلزم الكفر والعصيان والإيمان والطاعة، بل هدّد الله في كتبه بعذابه وخلوده فيه للعاصي لأمره وبالجنّة ونعيمها للطائع، لينزجروا عن العصيان وينقادوا على الأوامر؛ لأنّ ما نال الإنسان بعد طلبه فهو أبلغ وأشدّ لذّة، سواء كان بلغ نعمة ودرجة عليّة أو حفظ عن بليّة وعذاب من نيل الشيء من غير طلب.

وهذا ضروريّ في العقول؛ لأنّ من كان باقياً عن الوقوع في العذاب

(1) البقرة: 185.

بدون أن يستجيز منه وبدون أن يخاف من الوقوع فيه.. أقلّ فرحاً وسروراً ولذّةً من الذي كان باقياً عن الوقوع فيه بعد أن كان خائفاً من الوقوع فيه ومستجيزاً؛ إذ كون هذا أشدّ سروراً من الصون عنه ظاهرٌ ضروريٌّ، لأنّ صون الأوّل عنه لا يخطر ببال صاحبه نعمة الوقاية عنه، لأنّه ليس يخطر بباله الخوف منه فلذلك لا يخطر بباله راحة الصون عنه فهذا واضحٌ.

وكذلك في كلّ نعمة ونقمة، فكان جعل الله تعالى في الإنسان عقلاً، وإرساله تعالى إليه رسلاً، وإنزال الله إليه كتباً كلّها حكمةً منه تعالى ورحمةً وإرشاداً لهم وإعلاماً لهم بوجوه صونهم عن العذاب والعقاب، ومع هذا المذكور إذا لم يختر الإنسان إلّا الكفرَ والعصيانَ مع كونه محاقلاً مختاراً معلّماً عليه بوقوع أيّام الآخرة، وكانت وقوعها مقبولاً عند العقل إذ إعادة الشيء بعد أن كان أسهل من إيجاده من العدم بالضرورة.. فتعذيبه ليس لهواً ولعباً من الله تعالى، بل الكافر اختاره عالماً بلوازمه.

وأمّا كون الله تعالى قادراً لأن يجعلهم – أي: جميع الناس – مؤمنين فهو كذلك – أي: الله تعالى قادرٌ لذلك – ولكن لمّا كان الله تعالى أحسن الخالقين وأحكم الحاكمين.. وجب أن يكون في صنعه في كلّ شيء حكمة نافعة وحجّة بالغة كما قال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ

لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1] اقتضت تلك الحكمة أن يتجلّى الإنسان بما اختاره بنفسه وأن لا يغيّر الله ما بالإنسان إلّا بتغييره إيّاه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[2] فخيّر الله تعالى لهم في أن يختاروا ما أرادوا لأنفسهم كائناً ما كان.

وقد علمت أن نيل الشيء بعد الطلب ألذّ من نيله فُجأةً، ويعلم حقيّة هذه المسألة مثلاً لو كان واحدٌ من الناس يصرّ على المعاصي والحاكم يعلمه مرّة بعد مرّة أنّه يكون لك جزاءٌ أليم إن أصررت عليه، فلم يبال بقوله، ولم ينته عن معصيته بل عدّ إعلام الحاكم عليه خرافاتٍ كذبيّةً، ومع ذلك لو عفى الحاكم عنه فعفوه ليس عدلاً وحكمةً في العقل بل حملاً له على الإصرار، ولو عزر الحاكم له على وفق عمله.. فيكون عدلاً حسناً مستقيماً.

وأمّا إذا ندم ذلك العاصي وتاب ورجع عن المعصية فعفي عنه يكون فضلاً، وكذلك إنّ الله تعالى يعفو عن العاصي والكافر إذا ندم بكفرٍ وتاب إلى الله تعالى، وهذا فضل من الله تعالى.

---

(1) الأنعام: 149.

(2) الرعد: 11.

والحاصل: إنّ صفات الله تعالى قديمةٌ، فمعنى الإرادة والمشيئة والقدر والقضاء والحكم والكتب في علمه الأزليّ كونُ كلّ شيءٍ بإيجاده وتقديره له ووضعه عند كلّ شيءٍ لوازمه وخصائصه.

فخلق الله تعالى الإحراق عند النار قدرٌ ومشيئة وإرادة وحكم وقضاءٌ ومكتوبٌ في علمه القديم بأنّي أخلق وأوجد الإحراق عند النار لا بالنار ولا بسببه، بل بإجراء الله عادته بخلقه عنده بإرادته كذلك، مع أنّه قادر لأن يوجد الإحراق بدون النار ولأن يوجده عند الماء ولكن أراد الله تعالى أن يضعه عند النار لأنّ له اختياراً في أن يضع ما شاء فيما شاء إذ كلٌّ ملكه، فكما يكون لمالك المال اختيارٌ في أن يضع بعض ما له فيما شاء من ملكه فكذا الله تعالى.

فلو طرح زيد ثوب عمرٍ في النار فأحرق فيه.. فالتقصير فيه على زيد لكونه مأموراً عليه بعدم طرحه فيه من جهة العقل ومن جهة النبيّ ومن جهة القرآن ومن جهة الله تعالى، ولكونه قادراً لتركه بلا طرح وعالماً بالأمر عليه بعدمه وبالإحراق فيه، وما يلزم على طرحه من ضرر عمر بإحراقه وبوعيد ربّه وضمانه، فلذلك عدّ مقصّراً.

وأمّا علمه تعالى بإحراقه له وقدرته على صرفه عنه وقدره ومشيئته

وإرادته وقضاؤه وحكمه لحرقه له.. فلا يحمل واحدٌ منها ولا جميعها زيداً إلى إحراقه له كرهاً وجبراً وقهراً، بل كلّها تابعة لعلمه تعالى، وعلمُه تعالى تابعٌ لمعلومه، ومعلومُه هو إحراقُ زيدٍ ثوبَ عمرٍ، فكون القدر في الأزل والمشيئة والإرادة والقضاء والحكم فيه والكتب في اللوح مثلاً أو في علمه القديم ليس إلّا بكمال إحاطة علمه تعالى على جميع الموجودات والمعدومات كائناً ما كان، فقدر الله تعالى ومشيئته وإرادته وعلمه وحكمه وقضائه كلّها غيبٌ عنّا فلم نعلم على أيّ ما تعلّق كلّ واحد منها، ولذلك لا يليق بالعاقل التعمّق بالبحث منها بعد أن علم الألوهيّة وصفاتِها الواجبَ له تعالى والمستحيلَ والجائزَ، ولذلك سئل عليّ رضي الله عنه عن القدر، فقال: «بحرٌ عميقٌ لا تلج فيه»[1]، وسئل مرّة أخرى عنه، فقال: «طريق مظلم لا تلج فيه»[2].

ومن هذا القبيل ما يقال أن القدر سرّ من أسرار الله تعالى لا يظهر لأحد حكمته إلّا بعد دخول الجنّة كما نطق به الكتب الكلاميّة، ولذلك ليس علينا إلّا الاجتهاد في آداء المأمورات وترك المنهيّات، ويجب أن نعلم

(1) الصواعق المحرقة 2/382، ولفظه: « بحر عميق فلا تَلِجْهُ».

(2) الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة 2/382، ولفظه: « طَرِيق مظلم لَا تسلكه ».

عدم حصول النتيجة إلّا بحصول المنتج، وعندنا ضروريّ المعرفة بالعقل عدم شيء من حوائج المعاشي إلّا بالكسب والطلب.

مثلاً من الضروريّ عندنا إنبات البرّ ببَزْر البُرّ بزرْعِه ربيعاً بحصاده خريفاً، فلو تركنا بزر البرّ في البرّ واشتغلنا على طلب العِلَلِ والحكم في بزره في الربيع وفي تأخّره للحصاد إلى انتصاف الصيف، وفي لزوم الحصاد والدياسة، وفي كون سنبلة على قدر مخصوص وصفات مختلفة، وفي كون ساق السنبلة مرتفعاً على قدر السمك المخصوص.. فبقينا من وقت الربيع إلى وقت الحصاد على الاشتغال على هذه العلل، ووجب أن يكون جواب كلّ واحد على وجه التفصيل والبيان، ولكن لا فائدة من ذلك البيان في وقت الزرع بل كان مؤقتاً لإظهار الفوائد.

فلو طلب واحد من الناس تلك الفوائد قبل حلول الوقت.. فليس جواب يثمن ويغني إلّا أن قيل له: «بحر عميق لا تخض فيه» كما قال عليّ رضي الله عنه، فكون الاشتغال بهذه العلل عبثاً ضروريٌّ عندنا أيّها العقلاء، ولا يكون المشتغل عليه عاقلاً ولا يعدّ من عرفها عالماً، بل الذي يعدّ عاقلاً عالماً هو الذي يجتهد في الربيع لبزر البرّ وحرث المزارع وتسمينها وتحسين إيقاع الزر على حالة ينبت بلا بقائه على وجه الأرض

ليجفّ وعلى عمق التراب ليفرز بل بوسط الأرض ليصلح إنباتها وسيحصد سنابلها وسيستفيد من حبوبها بالأكل والبيع وغير ذلك من حوائج أهله، لا مَن بَقي مشتغلاً بعلم العلل والوجوه في البزر والزرع والساق والورق وغير ذلك؛ إذ نعلم يقيناً ما يلزم البزر والزرع، وما يلزم تركه وفقده بلا تخلّف.

فلو قال واحدٌ: «إنّي لا أعمل الطاعة إذ لا بدّ لي من رؤية ما قدّر الله لي – وإن لم أعمل – جنّة أو ناراً» فمثله كمثل من ترك البزر في الربيع بأنّه يكون ما قدر له من تلك المزرعة.

نعم يكون له من تلك المزرعة شوك وحسك، ومن ذلك العمل هوان وعذاب، بل يكون إن زرع المزرعة برٌّ بلا ريبة، وإن عمل الطاعة ثواب وحسنة بلا شكّ.

نعم يكون لمن أخذ بيده من قصعته أدرفة[1] وأُداماً لذّة الشبع ودفع ضرّ الجوع، ولمن لم يحرّك يده إلى أخذ الخبز مذاقة ألم الجوع، فكذلك لمن أخذ بيده الإيمانَ بالله جزاء في جنّة الفردوس، ولمن لم يتّخذه سبيلاً عذابٌ أليمٌ في جهنّم.

(1) أي: رغيفاً.

نعم يكون لمن أصبح وأمسى عارياً عن اللباس في الشتاء ذاقياً في الربيع أنواع آلام البرد ومتحمّلاً لها، أو لابساً بملابس مدفئة متخذة في الشتاء مستلذّاً بملاذ الربيع الحسنة مسرور القلب خفيف الظهر نشيط البال.

وكذلك يصير العاري عن لباس الإيمان بالله مُرْتَعِدَ الفرائض بسموم الرياح من العذاب، خائف البال عن الوبال والهلاك، متيقّناً بالوقوع في الجحيم، والمؤمن لابساً بأنواع حلل الجنان ومُهروِلاً في بساتين الفراديس وفي النعم الأبديّ وهكذا وهكذا.

فكلّ مسألة وصنعة الدنيا ولازمها نظير مسألة الأخرى، وهذا دليل أيّ دليل لكون الحشر والنشر والحساب والجزاء لما فعل كلّ عبد في دنياه، فلكون الله تعالى حكيماً في كلّ شيء.. جعل في كلّ شيء حكماً شتى ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾[1]، و﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[2] فما أعظم حكم الله تعالى وما أفصح كلام الله تعالى ومع ذلك ما أكثر جدل الإنسان ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ

---

(1) العنكبوت: 43.

(2) الحشر: 21.

جَدَلًا﴾[1]، ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[2] وما أحسن العقل إن تخلّى عن التعصّب والتقدير والتكبير والعناد.

فمحصول الحاصل: أنّ الله تعالى جعل الإنسان أشرف المخلوقات إن أطاع وآمن، والإيمان كان في اختيار الإنسان كما ذكر جزاء في آيات كثيرة من القرآن، وأخسّها إن كفر وعصى، والكفر والعصيان كالإيمان في اختيار، فلا جبر ولا لهو ولا نقص ولا عتاب ولا سؤال ولا إشكال.

ومن أشكل هذا المذكور إلى هنا.. فليقرأ قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا

---

(1) الكهف: 54.

(2) النحل: 125.

(3) البقرة: 185.

(4) الرعد: 11.

(5) يونس: 44.

يَرَهُۥ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[3] أي: على نيّته.

وفي حديث البخاريّ: قال رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم: «ما من مولود إلّا يولد على الفطرة، فأبواه يهوّدانه وينصّرانه..» الحديث[4].

وبوّب البخاريّ: (باب: الله أعلم بما كانوا عاملين)، و(باب: وكان أمر الله قدراً مقدوراً).

وفي «المختصر»[5]: «وإلّا - أي: فلو لم يكن الاختيار للعباد - فيكون بعثة الأنبياء وإنزال الكتب عبثاً» انتهى.

وأمّا حديث البخاري: «فحجّ آدم موسى فحجّ آدم موسى ثلاثا»[6] من: (باب: تحاجّ آدم وموسى عند الله) فلعلّه من باب الاعتذار الظاهريّ، ولبيانه زيلٌ ومقامٌ غير هذا المقام، ومن أراد البيان فعليه بحواش البخاريّ.

---

(1) الزلزلة: 7-8.

(2) البقرة: 286.

(3) الإسراء: 84.

(4) صحيح البخاريّ (1359).

(5) أي: مختصر العالم علي الغازي الغموقي الداغستاني المشهور في داغستان.

(6) صحيح البخاريّ (6614).

المسألة الخامسة

في بيان كون الدين الإسلاميّ حقّاً وما سواه من الأديان باطلاً.

قال الملحد: أيّها الإلهيّون تقولون بأنّ دينكم حقٌّ وما سواه باطلٌ، فإن كان الأمر كذلك.. فكيف يصير دينكم ضعيفاً يوماً فيوماً مع ازدياد عقول الخلائق وقوّة الإدراكات؟ فكيف يكون الشيء الذي يزداد ضعفاً ما ازداد العقول؟ والأولى في العقل أن يكون الأمر بالعكس.

قال المسلم جواباً له: الإنسان يموت على ما عاش عليه، ويعيش على ما تمرّن عليه، ويتمرّن على ما جال خلفه فكره، فأهل الصنائع المختلفة يجول فكرهم على حصول شيء من شيء، فإن حصل واحد من مطلوبهم.. يجول الفكر على آخر، فيدرك أو لا يدرك، فلا يلزم منه إدراك جميع أهل الصناعات العجيبة على الصانع الحكيم ما لم يتفكّروا، فلا يلزم من عدم إدراكهم بطلانُ الديانة؛ إذ لا يلزم من جهلهم شيئاً عدمُ كون ذلك الشيء حقّاً، فكم من عالم حاذق فات منه حقائق جمّة؟!

فلو كانت تربية عقولهم من أوّل النشأة على كيفيّة دلالة الموجودات على الموجد بصفاته الواجبة له عقلاً والمستحيلة والجائزة.. لكان كلّ الناس أقوى شيء في إثبات الديانة، فجميع الطبائع الخسّة تنشئ من عدم

التربية كما هو مشاهد في جميع البلاد والعباد حتّى في الجماد.

ألا تنظر إلى أرض قَفر[1] ومكان خال عن النبات والشجر، لو أصلحها واحد وربّاها بتربية حسنة بالحفر والسقي والزرع والفرس.. فنشاهد منها فوائدَ كثيرةً وعوائدَ بحيث يتمنّى كلّ من رآها عليها مع كونها قبل التربية بحيث لا يطرف إليها طرفة عين ولو من واحد من الخلق، فما أعظم التربية نفعاً للعباد في العباد؟!

فإذا كان الحال على هذه الكيفيّة في الجماد.. فما ظنّك في التربية في العباد مع كونهم عقلاءَ؟

فلذلك يجب على كلّ مدرّس ومعلّم، بل على كلّ كبير أهل كلّ بيتٍ أن يجتهدوا على تربية الأطفال والولدان ذكوراً وإناثاً على وجود الله تعالى وصفاته وأسمائه، وعلى تصوّر تقريبه وإبعاده وثوابه وعقابه بحيث تكون تلك التربية مخلوطة بدمائهم وعظامهم فضلاً عن قلوبهم وعقولهم، وذلك هو السبب الأعظم لهداية الإنسان، وهي المقصود الأعظم من إرسال الرسل وإنزال الكتب.

ومن ثمّ كانت الصحابة رضوانه تعالى عليهم أجمعين يربّون

(1) أي: ليس بِها زَرعٌ ولاَ ماءٌ ولا بَشرٌ.

أطفالهم ونسائهم وخدامهم وجواريهم على التوحيد وعلى أن لا مؤثّر في الوجود كائناً ما كان إلى يوم القيامة إلّا الله تعالى، فأخذ المسلمون في زمن التابعين وتَبَعِهِمْ تربية الصحابة فضعفت التربية يوماً فيوماً بانقراض أكابر أهلها وقلّة من يعرف حقّها وقيمتها حتّى آل الأمر إلى تركها بالمرّة.

فلذلك ترى أيّها الرفيق كأنّ الدين ضعيف، وتظنّ أنّ ضعفه كان بعدم حقيّته، وهذا الظنّ مغالطة، وأهل المعارف الجديدة الذين بأيديهم الطيارات والقطارات ليس لهم شائبة التربية من جهة التوحيد، فأين هم معرفة حقيّة الدين، والدين ليس إلّا بالتوحيد فهذا واضح جليّ لا وجه عند العاقل للإنكار عليه.

وأمّا حقيّة الدين الإسلاميّ من بين سائر الأديان وبطلان ما سواه منها.. فيعرف العاقل ذلك بأدنى تأمّل؛ إذ الدين الإسلاميّ آخر الأديان، وآخر كلّ شيء هو تمامُ ذلك الشيء وينسخ أوّلَه ويزيله.

وكذا لو ولّي حاكم على أهل ولاية واحدة فصار أهلها يصرّون على عدم متابعته مستندين بقوانين حاكم قبله.. فهذا منهم غير معقول إذ يجب على كلّ ولاية أن يتبع حاكماً عليهم ما دام حاكماً عليهم، ولا يجوز أن يتبعوا لغير حاكمهم، فَنَبِيُّ هذا الدين – دين الإسلام – هو الحاكم عليهم – أي: يوم القيامة – وكتابه بأيديهم مستمرّ.

وكذا إنّ في دين الإسلام ليس شيء يلزم ما لا يليق بالإله أو نقص فيه مثل قول النصارى بأنّ عيسى ثالثُ ثلاثة أو ابنُ الإله والإلهُ، ومثل قول اليهود أنّ عيسى ولد الزنا، أو اتّخاذ معبود غير الله مثل الصنم والشمس وغير ذلك، بل جميع قوانين دين الإسلام فيها تنزيهات للإله، وعصمة للأنبياء، ومصلحة للخلق، وسهولة في طرق الديانة، وأخلاق محمودة في معاشرة الخلق، وصلاة، وهبات، وعطيات في نكبات العباد والبلاد، فليس منها – أي: من قوانين الشرع – إلّا وفيه تنزيه الله أو عصمة للرسول، أو مصلحة للناس، أو دفع مفسدة، أو جلب المصلحة لهم، أو ما يوجب لهم اليسر، ويدفع عنهم العسر.

كيف لا، وهي كلّها وضعٌ إلهيٌّ سائقٌ لذوي العقول إلى ما هو خيرٌ لهم بالذات باختيارهم المحمود، فمن استراب فيما قلتُه.. فليجرّب وليعتبر، فلا يزداد له إلّا ازدياد ما ذكرته، وأمّا في سائر الأديان: فالتشديدات البعيدة الغير المقبولة عند العقل.. فكثيرة كما لا يخفى على الثاقب.

المسألة السادسة

لِمَ لم يترك القرآن على ترتيب النزول في التأليف؟

قال الملحد: لو ترك القرآن على ترتيب النزول لكان خيراً في إرشاد الناس بفهم معانيه وأخذ مقاصده، فلِمَ جعل على هذا الترتيب الذي تقرؤونه أيّها المسلمون؟

فأجابه المسلم: أمّا نزول القرآن على ترتيب ما نزل به من إنزال ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾[1] الآية، وهكذا أنزل القرآن من أوّل ابتداء النزول زمن تحدّى النبيّ النبوّة على حسب الوقائع والحاجات يوماً فيوماً بالنظر لمقتضى حالات الناس، وكان في نزوله كذلك حكمة بالغةٌ في إيصال الخلق إلى تربيتهم بالترويج بحيث لا يحيط بها إلّا الله تعالى، ولا حصر لمصالحها لهم.

منها: إنّ في نزول ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾[2] الآية أوّل ابتداء دعوة الخلق إلى معرفة خالقهم تعليمٌ لهم بمبدئهم من نطفة قذرة ومن صيرورة ذلك دماً وعلقاً وعظاماً ولحماً وذا روح وعقل وملكات مختلفة من السمع

(1) العلق: 1-2.

(2) العلق: 1.

والبصر وغيرها، وتنبيهٌ لهم إلى ربّهم بمعاينة صيرورتهم من تلك النطفة إلى ذلك الإنسان الكامل، وفي ضمن ذلك إعلام لهم بأنّ لهم ربّاً قادراً حكيماً كريماً متّصفاً بصفات العزّ، وأنّه يجب عليهم الإقرار لربوبيّته ومالكيّته؛ إذ من يقدر لصيروريّة النطفة القذرة إنساناً ناطقاً عالماً فاهماً قادراً بلا آلة ولا شريك له فيها يجب أن يكون ربّاً كريماً ومالكاً حكيماً وقادراً قويّاً وعالماً قديماً، فيجب على من تنبّه لهذا أن يؤمن به بلا شريك ولا معين، ولكون هذا التنبيه في معنى هذه الآية أنزلت أوّل القرآن ليكون أشدّ دليل لربّ العالمين.

وكذلك أنزلت كلّ آية وكلّ سورة بحسب وقائع الأحوال ومقتضى الرجال بحيث لم يترك خصيلة حميدة إلّا ولها اشتمال في الكتاب، ولا فعلة ذميمة إلّا ومنها تحذير فيه مدّة النبوّة، وتعداد تلكم المصالح والفوائد التي كانت في نزولها على ترتيب النزول لا وجه لسردها في هذه الرسالة؛ لأنّ بها تخرج الرسالة عن المقصود إذ ذلك في مستقلّ ليس هذا مقامه، ومن أراد تفاصيلها فعليه بكتب التفسير والحواشي البخاريّة وحواشي حواشيها.

فهذا، وأمّا وضع القرآن على ترتيب القرآن اليوم – أي: ترتيب

القراءة اليوم – قال بعض العلماء في كتبهم: «ترتيب السور تعبّديٌّ»، وإن أبيتم إلّا التعليل فنقول:

إنّ لكلّ كتاب أن يكون له مقدّمة يجب أن يقدّم من المقصود، ويجب أن يكون المقدّمة مشتملة على حمد الله.

وأيضاً: لما كان شأنُ كلِّ شيء أن يرجع إلى ربّه وأن ينقاد إلى مربّيه وأن يحثّ لإطاعة منعمه، وكانت التربية أصلها فصار تقديم ذكر الربّ واجباً في العقل.

وأيضاً: إنّ الهداية كانت مقصودة من إنزال الكتب وإرسال الرسل، وسائر التكاليف والقصص والأحكام صارت وسيلة لها، ولذلك كان سؤال الهداية أهمّ وأعزّ وأدعى الطرق إليها.

وكذا إنّ الرحمة الواسعة كانت أرغب شيء للخلق إذ لولا الرحمة في ضمن التربية لصارت التربية مشتملة لطرق الغضب والسآمة فيخرج وجوه التربية عن مقتضى الحكمة.

وكذا كان مالكيّة الله تعالى على الخلق أهمّ شيء في المعرفة؛ إذ بعلمه ينقاد المملوك للمالك بخلاف جهله، فلو جهل المملوك جهة المالكيّة عليه لمالكه فانقياده لا يكون إلّا قهريّاً، ولا يكون الإيمان إلّا باختيار العبد، ولمّا كانت سورة الفاتحة مشتملاً لهذه الحِكَمِ البالغة بل

كانت الفاتحة مشتملة على حِكَمٍ كثيرة بحيث لا يحيط بها إلّا الكمّل.. كان تقديمها – أي: الفاتحة – أولى وأبلغ وأدلّ دليل تلكم الحِكَمِ. ثمّ بينها وبين سورة البقرة بعدها تتميماً لتلك الطرف.

وهكذا في ذكر كلّ سورة بعد ما قبلها حِكَمٌ كثيرةٌ بحيث لا ينحصر ولا يحيط بها إلّا الكمّل من العلماء كما هو مسطور في كتب التفاسير إلى آخر القرآن.

وهكذا بين كلّ آية بالنسبة لما قبلها وما بعدها، فمن أراد تفاصيلها فعليه بكتب المفسّرين وشروح وحواشيهم، فهذا ليس بمقام سردها، انتهى.

المسألة السابعة

في مسألة تسوية الرجال والنساء في مال إرث أبويهم، وفي حقوق جارية بينهم، مثل أن يكون للنساء اختيار ما للرجال فيه الاختيار بين الخلائق.

قال الملحد: يجب كون مال أب الإنسان بين ابنه وبنته سواء لا كما تقولون أيّها المسلمون من أنّ للذكر مثل حظّ الأنثيين.

وأيضاً: يجب أن يكون للنساء اختيارٌ لأن تكون منهنّ امرأة على منصب الرياسة، وأن يكون سبيل النكاح والطلاق بأيديهنّ بحيث يردن أمرهما، لا كما تزعمون أنّ الطلاق بيد الزوج ومثل التزويج بيد الوليّ وتسخير الزوج زوجته بما أراد.

فأجابه المسلم بأنّه: لا طريق فيما بين الرجال والنساء والبنين والبنات أحسن ممّا وضعه الله تعالى فيما بينهم من كون مثل حظّ الأنثيين للذكر، ومن عدم جواز كون المرأة حاكماً والياً قاضياً إماماً، ومن كون حبل الطلاق بيد الزوج لا بيدها، ومن كون أمر اختيار التزويج في يد الوليّ برضاها لا بيدها فقط وغير ذلك ممّا وضعه الله تعالى من الأحكام الشرعيّة بين الرجال والنساء؛ لأنّ الرجال يحتاجون لمال لأجل تربية نفسه وتربية زوجته وعياله من الأولاد.. فأوجب الله على الرجال أن

يقوم بأمر نفسه ونفس زوجته وأولاده زاداً ولباساً ومسكناً.

فلذلك حكم في قسمة مال الأبوين بين الابن والبنت بكون حظّ الانثيين للذكر الواحد فلا يتغيّر هذا الحكم إلى يوم القيامة.

وما يقال أنّ اليوم النساء أشدّ حرفة من الرجال فيجب أن يكون الرجل والمرأة سويّاً.. فليس بشيء إذ ما لم يجب وما يجب ليس من وادٍ واحدٍ، فالاحتراف واجبٌ على الرجل لا على المرأة، واحترافها اليوم تبرّعٌ منها باختيارها ورضاها لا بالوجوب عليها.

فإن لم يسلّم الملحدُ هذا المذكور فلنا سند آخر: إنّ الرجل أقوى من المرأة من جهة القوّة والبدن، وأشدّ احتياجاً لتناول المآكل والمشارب أكثر من النساء.

ألا ترى إلى الثور، والبقرة، والكبش، والنَّعْجَة، وغير ذلك من الذكور والإناث، فجميع الذكور أقوى من الإناث بدناً وقوّة وأكلاً؛ فلذلك أمر الله بذلك الإرث.

ولتفضيل الذكر من الأنثى وجوه:

الأوّل: إنّ الذكر من الحيوانات والإناس أشدّ قوّة من الإناث كما هو مشاهَد في جميع أجناس الأحياء.

الثاني: إنّ الذكر من أنواع الحيوانات يسوس الأنثى، ألا ترى إلى الديك يسوّس الدجاجة، والثور يسوّس البقرة، وهكذا.

الثالث: إنّ الذكر من جميع الحيوانات أشجع من جنس الأنثى، ألا تنظر إلى الدجاجة أنّها تخاف حيثما ليس فيه الديك، وإلى المرأة تخاف هي حيثما ليس عنده الرجل كما هو مشاهد بالعيان.

الرابع: إنّ الرجل كلّما عمّر وصار شيخاً همّاً يكون هو أحسن وجهاً وعقلاً وديناً وصبراً بالنسبة للمرأة؛ لأنّ المرأة كلّما صارت هرمةً يزداد قبحها وجهاً، وسخافتها عقلاً، وقلّتها صبراً وديناً، ومن استراب.. فليعتبر وليجرّب.

الخامس: إنّ عقل الذكر من الناس أحسن وأزيد من عقل الأنثى كما هو ضروريٌّ واضحٌ جليٌّ.

السادس: إنّ الرجل أشدّ صبراً عند نزول النوازل من البليّات من النساء، ألا تنظر إلى النساء عند موت أحد من أهل بيتهنّ، وإلى بكائهنّ وعدم حبسهنّ عن الجزع، وإلى الرجال من أهل الميّت تراهم بلا بكاء ولا صراخ.

السابع: إنّ الرجال طهارتهم أنظف وأطهر من طهارتهنّ ونظافتهنّ كما هو مشاهَد ضروريٌّ بالحيض والنفاس واللبن بخلاف الرجل.

الثامن: إنّ الرجال أصحّ جسماً وبدناً وأبعد عن أجناس الأمراض بخلاف النساء، لأنّ أمراضهنّ أكثر من أمراضهم كما هو مشاهد أيضاً،

وذلك بالولادة والحيض والنفاس وغير ذلك.

التاسع: إنّ فراغ الرجل لسياسة الخلق أو لإنماء المال بنحو التجارات والصناعات وغيرها أكمل من فراغ المرأة، وأقدر منها لإنفاذ واجباتهما، وأشجع في تحصيل منافعهما.

العاشر: إنّ طمع الناهب والقاطع والحاسد فيما في أيدي المرأة أكثر ممّا في أيدي الرجل كما هو مشاهد.

الحادي عشر: إنّ صوت الذكر أشدّ من صوت الأنثى كما هو مشاهد بالسمع.

الثاني عشر: إنّ المدار في حظّ الأموال من الأبوين على كثرة المؤنة، فمؤنة الذكر أكثر من مؤنة الأنثى؛ لأنّ على الذكر تربية نفسه وزوجته وأولاده منها مع ما عليه من احترام الصديق، وإكرام الضيف، وإعانة الجهاد، وطلب العلم، وغير ذلك من أنواع المعروف، ومع ذلك أُمِرَ الذكر بالمعروف مع زوجته، والمصابرة في شدّته وبؤوسه وليس شيء من هذه المذكورات على الأنثى.

الثالث عشر: إنّ في تسوية الذكر والأنثى في حظّ مال الأبوين خروج عن العدل، ومجاوزة عن الحكمة، وتقريبها إلى المشقّة؛ لأنّ في

صون المال الكثير عن السرقة والإغارة والضياعة مشقّةٌ شديدةٌ كما هو ضروريٌّ بالتجربة والمشاهدة، بخلاف المال الزهيد، ففي تسوية الحظّين -أي: الذكر والأنثى- جلب المفسدة لها باطناً من حيث لا تشعر.

ويترتّب عليه -أي: على التسوية- كونهما -أي: الذكر والأنثى- متساويان في القوّة والضعف وغيرهما، مع أنّ عدم التسوية بينهما ثابتٌ في الخلقة والوضع الأصليّ، بل التسوية بينهما مستحيلٌ عقلاً؛ إذ يلزم عليه حمل الذكر كما يحمل الأنثى، ولا إمكان لهذا أبداً سرمداً.

فهذه المذكورات كلّها من الضروريّات المشاهدات، فمن أنكر عليها فهو مكابر للضروريّ فلا يلتفت إليه.

الرابع عشر: إنّ واضع الحقوق الشرعيّ بين الذكر والأنثى هو الذي وضع الذكر ذكراً والأنثى مؤنّثاً، فلا يجوز في العقل أن يغيّر تلك الحقوق عن وضعها إلّا لواضع الذكر والأنثى، وهو الله تعالى، لا بيد البشر شيءٌ منها، فمن ادّعى خلاف ذلك فهو مدّعي الربوبيّة، فأمره إلى من بيده الربوبيّة.

وأمّا الحكم في تلك الحقوق فهي ظاهرة كافية للعاقل، وفيما ذكرناه يكون كفاية قليلة للمتأمّل هذا.

وسُئِلَ مُسْلِمٌ بأنّه: لِمَ لا تسوّون الرجال والنساء في الشؤون

والحقوق أيّها المسلمون؟

فأجاب المسلم بأنّه: لِمَ لا تجعلون الرجال حاملين كالنساء وحائضين؟ فأفحم الملحد.

وسئل مسلم آخر عن عدم التسوية بين الرجال والنساء، فأجاب بأنّه: لِمَ لا تنبتون اللحية على النساء؟ فأفحم السائل.

وسئل مسلم آخر بأنّه: لِمَ لَمْ يجعل الله الرجال والنساء متساويين في الحقوق؟

فأجاب بأنّه: لِمَ لَم يجعل البرّ والباقلاء متساويين في الطعم؟ فأفحم السائل.

وسئل مسلم آخر عن ذلك، فأجاب: بأنّه لِمَ لم يوجد الإحراق في القطن بدون النار، فعِلَّة وضع الإحراق في النار دون القطن هي عين عِلَّة وضع الحقوق بين الذكر والأنثى، فأفحم السائل واندهش.

وسئل مسلم آخر عن علّة جعل حظّ الذكر مثل حظّ الأنثيين في المال، فأجاب بأنّه: كانت عادة العرب عدم توريث البنت بشيء من مال أبويها عادةً مستمرّةً، بل كانت عادتهم أيضاً وَأْدُ البنات، وهذان من عدم اعتداد أمر البنات، فأمر الله عليهم بعدم وَأْدِهِنَّ وبالتوريث لهنّ بنصف

ما للذكر من الأولاد، غاية الأمر أنّه لو أمروا بالمرّة بالتسوية في الحظّ لامتنعوا بالكلّيّة فأمروا تدريجاً.

فقيل له: فَلِمَ يكون الحظّ كذلك في هذه الأزمنة؟

فأجاب بأجوبة تقدّمت ذكرها من أنّ الذكر يجب عليه تربيته وتربية زوجته، وأنّها أضعف من القيام بحقوق المال وإنمائها وغير ذلك.

وأمّا لو لم تحظّ لها بشيء من مال الأبوين.. لكانت حزينةَ القلبِ عن المنع بالكليّة فتوسّل الله لها جَبراً لِخَاطِرِهَا واصلاً حالها عن تحمّل مشاق المال بالكلّيّة.

فسبحان من دبّر لعبيده بأحسن التدبير، فما أعظم حِكَمِهِ البالغة.

فكيف لا؟ مع أنّه اللطيف الخبير، والرحيم الحكيم، والكريم الجليل، ومع هذه الحكم فما أعظم جدل المجادلين، ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾[1]، فأوليس ذا ﴿ظَلُومًا جَهُولًا﴾[2]، ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾[3]، وهنا نزلت عن المسألة السابعة.

---

(1) الكهف: 54.

(2) الأحزاب: 72.

(3) الإسراء: 100.

المسألة الثامنة

في بيان حكمة خلق الإنسان والشيطان والملائكة

قال الملحد: إنّكم أيّها المسلمون تزعمون أنّ إبليس يطغي الإنسان، وأنّ الملائكة يعينونه؛ وأنّهم - أي: الملائكة - على الأمطار والأنبات، ويكون منهم حفظة على الإنسان، فلِمَ خلق الله إبليس الذي يطغي عبيده؟ وهل كان الله عاجزاً محتاجاً للملائكة؟ فإن كان قادراً فلِمَ خلقهم؟ وإن كان مريداً الخير للعبيد.. فلِمَ خلق إبليس الذي يطغيهم؟ فكيف ذلك وما حكمته؟ بيّنوا لي أيّها الإلهيّ بياناً شافياً كافياً وافياً.

فأجابه المسلم وقال: إنّ الله تعالى كان موجوداً قديماً أزليّاً لا مكان ولا زمان ولا سماء ولا أرض ولا شمس ولا عالم، بل لم يكن إلّا الله تعالى، فأراد الله تعالى أن يظهر رحمته البالغة، وعدله الكامل، وقدرته الباهرة لغيره تعالى ليعرَف تعالى.

فخلق خلائقه، وجعل عوالمه، وجعل فيها أصنافاً وأجناساً وأنواعاً وأفراداً وأسماءً ومسمّيات، فجعل منها السموات والأَرَضِينَ، وجعل منها الملائكة والحيوانات، وهكذا الشمسُ والقمرُ والنجومُ والإنسانُ والشيطانُ وغيرُ ذلك من جميع الموجودات بأسرها، ساكنها

ومتحرّكها، رطبها ويابسها، عاليها وسافلها، صغيرها وكبيرها، وجعل جميع ذلك دليلاً أيّ دليل، وشاهداً أيّ شاهد لوجوده تعالى ولصفاته المقدَّسة من القدرة الباهرة لا تشبهه قدرة شيء ما من المحدثات، والعلمِ الذي لا يماثله علم شيء منها، وكذلك الرحمة، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام، وغيرها.

ومن ثمّ – أي: من أجل كون إخراج الخلائق من حيّز العدم إلى حيّز الوجود لأجل إظهار الربوبيّته التي من جملتها العدلُ والرحمةُ واللطفُ والعفوُ وغيرُ ذلك من صفات الكمالِ والجمالِ والجلالِ والعِزِّ – اقتضى ذلك أن يوجد العاصي والكافر والفاسق؛ إذ لو لم يوجد لا إمكان لإظهار العدل وإيجاد النعم والفضل أيضاً، بل يبقى الرحمة والفضل مستوراً كالمعدوم، فلا يكون ألوهيّة الإله أكمل وأظهر وأجلى إذ المستور كالمعدوم، فالفضل للموجود على المعدوم غير خفيّ عند كلّ عاقل وعالم، فاقتضى ذلك أن يكون دار النعمة والنقمة، فخلق الجنّة والنار واقتضى أن يكون لكلّ منهما أهلاً فخلق الكفر والإيمان والفسق والطاعة، وجعل لكلّ منهما داعية وسبباً لئلّا يكون جبراً محضاً، وجعل داعية الإسلام الرسل والملائكة والصالحين، وداعية الكفر إبليس وجنوده أو الشياطين والفساق، ولكن ليس بيد إبليس قدرة لحمل الخلق إلى المعصية بشيء ما،

ولا بيد الرسل طاقة لحمل الناس إلى الطاعة، بل بأيديهما إراءة الطريق فقط، فيري إبليسُ طريقَ النار ويري الرسلُ والصالحون طريقَ الجنّة، فليختر العاقل ما له فيه عاقبة محمودة أبداً، وليحذر عن الوقوع في العذاب الهوان.

أمر الله تعالى على العقلاء بأن لا يتّبعوا إبليس، والشياطين، والكفّار، والفسّاق، لئلّا يقعوا في العذاب والهوان، وباتّباع الرسل، والقرآن، والصالحين العارفين بالله لأجل أن يكونوا في السرور الأبديّ.

فوعد للطائعين له بالنعيم المقيم، وأوعد للعاصين بالعذاب الأليم، كما هو مقتضى الحكمة العقليّة الصادقة.

فبيّن أسباب السعادات والشقاوات، وأعلم جميع ذلك على كافّة الخلائق، بل لم يكتف بإعلام معلّم واحد وبإرسال رسول من جنس واحد، بل أرسل الله إليهم رسلاً مختلفة بالأجناس ومنوّعة من بين جنس واحد[1].

---

(1) العبارة توهم أنّ المؤلّف يقول بتكليف جميع الحيوانات بإرسال رسول إليهم منهم، وهو ليس كذلك، ونعلم ذلك ممّا كتبه رحمه الله في كتابه «كنز الإيمان» إذ يقول فيه (ص 65): «يجب شرعاً على كلّ مكلّف اعتقاد أنّ الله تعالى أرسل الرسل رجالاً من البشر إلى البشر..» إلى أن قال: «جميع رسل الله تعالى وأنبياؤه مبعوثون، أي: مرسلون من الله تعالى إلى الخلق، أي: المخلوق، والمراد به هنا: المكلّفون، سواء من الجنّ أوالإنس ذكوراً أو إناثاً

بل لم يكلّف الله عبده بشيء حتّى يبلغ كَمَالَهُ جسماً وبدناً وعقلاً وقوّةً، فإذا بلغ إلى كمال عقله وقوّته جعل الله عقله بمنزلة الرسول الأوّل في معرفة الخير والشرّ من الأعمال والأقوال والأحوال، وجعل لعقله أسباباً شتّى ومكاسب أحرى ومعالم كبرى مثل السمع، والبصر، والشمّ، والحسّ، وغير ذلك، وجعل رسوله الثاني الكتاب المنزّل إلى رسوله، ورسوله الثالث ذلك الرسول، ورسوله الرابع علمه الحاصل بالتواتر بين الخلق.

وهكذا جعل الله لإدراك الإنسان أسباباً كثيرةً، وسبلاً عديدةً، فسبحان من دبّر لعباده بتدبير لا يحيط بحسنه ولطفه إلّا هو، تعالى شأنه وكبرياؤه.

وممّا يجب معرفته على كلّ عاقل: أن يعرف أنّ ممّا هو ممكن في حقّ الله تعالى وجائز فيه خلقَ كلّ خلق ممكن من جميع الموجودات؛ إذ لو لم يكن ذلك جائزاً في حقّه تعالى.. لا بدّ وأن يكون واجباً في حقّه أو

بالنسبة لنبيّنا؛ إذ هو مرسل إليهم إجماعاً، وأمّا بقيّة الرسل.. فلم يرسل أحدٌ منهم إليهم وليس منهم رسل عن الله تعالى عند جماهر العلماء، وأمّا قوله تعالى {أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنكُمْ}.. فالمراد به: (من أحدكم) أعني: الإنس».

وقال الإمام الشعرانيّ قدّس سرّه في كتابه «إرشاد الطالبين» (ص 20): «قلتُ: الذي عليه جمهور الأئمّة منع التكليف للحيونات وعدم إرسال رسول منها إليها، بل صرّح بعض المالكيّة – وهو القاضي عياض في «الشفا» – بكفر من اعتقد ذلك، والله تعالى أعلم.

مستحيلاً، فأيّا ما كان منهما يلزم الفساد والمستحيل في حقّ الإله، فما يلزم منه إثبات المستحيل واجباً لله تعالى فهو مستحيل، وعدم كون خلق ما شاء الله تعالى من الممكنات العقليّة جائزاً فهو مستحيل، فثبت كون خلق الممكنات لله تعالى جائزاً، فمنه خلق الملائكة لعبادته، وخلق إبليس وسائر الخلائق بأسرها بلا تفاوت بين نوع ونوع آخر، ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1] الآية.

وممّا يجب أن يتيقّن عند كلّ عاقل أنّه لا يحيط علم الإنسان بحِكَمِ جميع موجودات الله تعالى، ولا يعلم أسراره تعالى في خلقه.

كيف لا؟ مع أنّ الإنسان – ولو كان أعلم الناس في الوجود – لا يحيط بما يوجد في نفسه فضلاً عن الخارج منه؛ إذ لا يعلم كيفيّة عقله، وعلمه، وسمعه، وبصره، وأسرار ما بين يده، وعقله، ورجله، وبطنه، ومرارته، ودمه، ولونه، ونطقه، وصوته، وجميع ما في جوفه، وملكاته، وأسرار وضع كلّ واحد منها فيما وضع فيه بدون العكس، وأسرار وجوده في زمن معيّن دون زمن قبله أو بعده بكثير أو قليل، وأسرار اختصاصه ذكراً أو أنثى، وأسرار ألوان وأحوال جميع ما في بدنه وهكذا.

(1) الإسراء: 85.

فمن لا يدرك حقيقة أحوالات نفسه فكيف وكَلَّا عن إدراكه أسرار خَلْقِ خَالِقِ الخَلَائِقِ أجمعين؟! ومن لا يدري شيئاً من بدنه فكيف يطلب دراية من لا يحيط به أحد؟

وخلق إبليس يمكن أن يكون لما لا يطّلع عليه إلّا الخالق له، فهل يلزم تعليم الأطفال ما يعلم الأطباء أو المهندسين؟ أو يحمل الوعاء مياه البحور؟ ومن لا يطيق بَصَرُه للنظر إلى وجه الشمس دقيقةً واحدةً فكيف ينظر إلى علم خالق الشمس؟ ومن لا يعلم النسبة بين علمه، وسمعه، وبصره، وعقله، ومساحة ووزن كلّ واحدة منها، وما يصرف من الزاد، والشراب، واللباس، والبرودة، والحرارة، والحلاوة، والملحيّة، والحموضيّة، واليبوسيّة، والرطوبة، والدهنيّة إلى كلّ واحدة من المذكورات كلّ يوم، أو شهر، أو سنة، أو عمر، أو مدّة غير ذلك فكَلَّا ثمّ كَلَّا لمعرفة أسرار المخلوقات من الملائكة، أو الشياطين، أو غيرها، فطلب ذلك من هذا البشر كطلب البعوض حمل الأراضي، فهذا وذاك.

وسُئِلَ مسلمٌ واحدٌ بأنّه: لِمَ خلق الله إبليس؟

فأجاب بأنّه: لِمَ ترسلون الجاسوس بين الناس؟ فكما أنّكم ترسلون الجاسوس لتجربة من هو مطيع باطناً أو مخدعٌ، كذلك أرسل الله إبليس ليظهر من يعبد الله تعالى مخلصاً باطناً بعدم متابعته وعدم قبول وساوسه،

ومن لا يعبد مخلصاً بمتابعته وقبول وساوسه. فأفحم السائل.

وسئل مسلم آخر بأنّه: لِمَ خلق الله إبليس؟

فأجاب قائلاً: بأنّ إبليس خلقه الله ليعبده لا لإغواء الخلائق، فلم يعبده بل عصاه بمخالفة أمره تعالى، فصار يغوي الخلائق بما أمكن منه بالوساوس والأوهام والتخيّلات الفاسدة، فخلّى الله سبيله إلى يوم الميعاد للجزاء زيادة للعقوبة عليه.

وهكذا يكون زيادة العذاب لكلّ مخالف لأمر الله تعالى مثلكم أيّها الملحد الذي لا يقرّ له تعالى. فأفحم السائل واندهش ونكس رأسه.

وسئل مسلم آخر عن علّة خلق إبليس وتخليته لإغواء الخلق.

فأجاب بأنّه: خلقه ليكون سبباً لزيادة ثواب المطيعين لله تعالى بالمجاهدة عليه؛ إذ ما لم توجد المجاهدة لا يوجد أجرها، إذ الموجود بدون المجاهدة أقلّ لذّة من الموجود بها كما هو محسوسٌ مشاهدٌ معاينٌ لجميع الخلائق، إذ هو طبيعيّ خلقيّ، ولزيادة عذاب العاصين لله تعالى بإطاعتهم له في مخالفة أمر الله تعالى، إذ العذاب والثواب مرتّبان على الأعمال، والأعمال مرتّبة على البواعث والأسباب، إذ دار الدنيا مبنيّ على الأسباب كما هو مشاهدٌ ضروريٌّ بالعيان، بحيث لا وجه لأحد أن ينكره.

وأمّا خلق الملائكة وكونهم أعواناً على أشياء.. فليس لوقوع احتياج الله تعالى إليهم، بل لأجل زيادة فضيلة الإنسان، ولأجل بالغيّة الحجّة عليهم غداً ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ﴾[1]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾[2] فلا تنس ما تقدّم.

فهذا، وما غير الله يعلم حقيقة أسرار خلقه تعالى، هدانا الله، آمين.

(1) الأنعام: 149.

(2) الرعد: 11.



المسألة التاسعة

في بيان دلالة الموجودات لوجود الله تعالى دلالة قطعيّة يقينيّة بحيث لا يقع شبهة لأحد من الناس.

قال الملحد: نرى ويرى جميعُ الخلق خلقَ شيءٍ من هواءٍ وطبعٍ ودهرٍ بسبب أسبابه وتوافر مقتضياته، وكذا نرى ونعلم يقيناً إنْ توفّر أسبابُ شيء يُخلَق ذلك الشيء بأحسن الأحوال، أو نُقِصَ بعضُ أسبابه أو كلُّه نرى اختلاله بالكلّيّة، و نقصه بحسب نقص أحد أسبابه.

فعلى هذا يرى الخلق ويعلمون يقيناً إنبات الهواء والطبع والدهر والأسباب وبذلك يختلف الناس في وجود الله الذي لا يحتاج إليه خلق الخلائق إلى شيء منه تعالى، فلِمَ لم يجعل الله دليلاً لوجوده بحيث لا يقع اختلاف أحدٍ فيه بالوضوح والبيان في الدلالة والشهادة ليكون الخلق مطمئنّين له، طائعين له، عابدين، مقرّين؛ إذ عدم معرفة هذا الإله أمر عظيم، وهو أيضاً عظيم، فلمّا كان الشيء عظيماً يجب أن يكون دليل وجوده أعظم وأظهر وأوضح، فكيف لا تثبتون أيّها الإلهيّون دليلاً قطعيّاً عقليّاً لوجود الإله، فبيّنوا لي ذلك.

فأجاب المسلم له قائلاً: ولقد تقدّم طرفٌ من هذا الكلام بالبيان

والبرهان، فكما أعدت السؤال مرّة أخرى أزيدك بياناً، فلئن زدتم إشكالاً زدناكم تبياناً، فاستمع لما أتلو عليك واتّئد طرفاً من أطراف الزمان، فيجب علينا أن نسرد كلاماً كالمقدّمة للبيان، فأخبرني أيّها الرفيق عن ماهيّة الهواء والطبع والدهر ما هي؟

قال الملحد: الهواء: شيءٌ سيّالٌ في كلّ مجوّف يكون لكلّ شيء حيّ كالزاد سبباً لحياة ومادة له؛

والطبع: هو حالة شيء يكون فيه ما دام باقياً مثل الحرارة للنار؛

والدهر: مدّة لها بداية ونهاية؛

والسبب: عبارة عن شيء يتوقّف حصول شيء آخر عليه كسببيّة النار لإحراق الحطب، فلا أعلم هذه إلّا هكذا.

فقال المسلم: فهل ترى واحداً منها؟

فأجابه الملحد بأنّه: لا يراها.

فقال المسلم: فهل ترى أو تعلم يقيناً عند إحراق النار ثوباً مثلاً إلّا اجتماع النار والحطب مثلاً والثوب معاً؟

فأجاب الملحد: نراها ونرى الإحراق بالنار.

قال المسلم: هل الإحراق موجودٌ أم معدومٌ؟

قال الملحد: موجود.

قال المسلم: هل هذا الإحراق أثر أو غير أثر؟

قال الملحد: لا يوجد أثر بلا مؤثّر.

قال المسلم: هل ترى إلّا الاجتماع بالنار والثوب والإحراق؟ أي: هل ترى غير هذه الثلاثة بعينك؟

قال الملحد: لا أرى غير الثلاثة.

قال المسلم: فإذا لم تر المؤثّر بل الذي رأيته أثرٌ وهو الإحراق لا المحرق؟

قال الملحد: المحرق هو النار لا غير.

فقال المسلم: ألم تكن مقرّاً بأحكام لا ترى إلّا الثلاثة: النار والثوب والإحراق؟

فقال الملحد: كنت مقرّاً بذلك.

فقال المسلم: هل يجوّز عقلك أن يكون المؤثّر شيئاً لا قدرة له، ولا ذات له، ولا علم له، بل هو جماد كالميّت؟ فلم يمكن للملحد أن يقول قولاً.

وقال المسلم: إن كان النار هو المحرق هل ترى كون المحرق ناراً أو غيره؟

قال الملحد: لا أرى إلّا اجتماع الثلاثة.

فقال المسلم: لو كان المحرق النار فلم يحرق النار؟

فقال الملحد: لكون طبع النار الإحراق.

قال المسلم: فمن جعل للنار طبع الإحراق؟

فقال الملحد: وجد كذلك محرقاً من الوضع.

فقال المسلم: فمن أوجد ذلك فيه؟ فلِمَ لم يوجد ذلك الإحراق في القطن والتبن والحجر؟ فهل ليس ترجّح أحد الشيئين المتساويين في كلّ وجه عن الآخر محالاً في العقل بلا سبب ولا مرجّح؟

فإذا سمع الملحد هذا الكلام سكت عن الخصوم فلم يتيسّر له الكلام.

فقال المسلم: أنت أيّها الرفيق حكمت وصمّمت وشدّدت بأن لا تحكم إلّا على الذي تراه بعينيك، وإنّي أيضاً صمّمت على أن لا أحكم إلّا على الحقّ اليقينيّ القطعيّ، فأنت تعرف يقيناً أن ليس في قدرة بصر البشر رؤية غير الألوان فقط كما هو مقرّر عند العلماء، وعندك من المعلوم الضروريّ أنّ جميع الألوان هي أعراضٌ لا قوام لها إلّا على الأغيار من الأعيان والذوات، فيلزم عليك أن تكون منكراً لوجود جميع الذوات والأعيان، فما هذا إلّا هذيان أو جنون أو خبل في العقل؟ وإلّا.. فكيف تنكر لنفسك ولجميع ما فيها من العقل والعلم والسمع والبصر وغير ذلك مع أنّها موجودات يقيناً قطعاً، فما بقي إلّا الحكم العقليّ القطعيّ.

فمتى لم تر المحرق في الإحراق لا يجوز لك أن تحكم أنّ المحرق هو

النار إذ لا يرى إلّا الثلاثة مجتمعة أو متفرّقة، فحينئذ وجب المصير إلى تحكيم العقل، فيتوقّف حكم العقل على وجود المؤثّر غير النار في الإحراق، ويكون توقّف الإحراق على المؤثّر مقتضياً للذات القادر العالم الحيّ البصير، إذ الأثر هو الصناعة، والصناعة يتوقّف صدوره من الصانع على القدرة والعلم والبصر والحياة؛ إذ ما لم يكن الصانع بهذه الصفات لا يمكن أن يصدر منه الصناعة كما هو ضروريّ في العقل، فوجب في العقل أن يكون هناك رابعاً غير النار والثوب والإحراق وهو المحرق الحقيقيّ، وذلك هو الله تعالى لا غيرُ، بلا شريك له ولا معين معه بل وحده لا شريك له.

فتمّ بهذا ثبوت احتياج الإحراق إلى الله، فلا إحراق للنار وإن كانت جميع الدنيا ناراً إلّا أن يحرق الله تعالى وحده لا شريك [له].

وهكذا في كلّ شيء، مثل: القطع، والشبع، والريّ، والسخونة، والثقب، وغير ذلك بالنسبة للسيف، والأكل، والماء، والفروة، والمِكْفَلِ[1] وغيرها بالغاً ما بلغ.

وهذا هو معنى توحيد الله تعالى، فاتّخذه ذخراً لك واخلطه بلحمك ودمك وعظامك كلّ لحظة ولحظة فلا تغيّبه من بين عينيك، ولا

(1) أي: البندقيّة.

تغترّ بأسبابٍ ظاهرةٍ ولا تكفر بسببها باتّخاذ شريكٍ لله تعالى بلا شعورٍ عليك كما قال الإمام فخر الدين الرازي[1] رضي الله عنه: «لولا الأسباب لكان الناس كلّهم مؤمنين مسلمين موحّدين».

هذا، بل بسبب الأسباب أكثر الناس صاروا مشركين بالله بلا شعور عليهم، فليظرف الظريف.

ثمّ لـمّا صار أمر وجود الأثر بلا مؤثّر مستحيلاً، والمؤثّر وجب أن يكون له ذات؛ إذ لو لم يكن له ذات لكان عرضاً، والعرض لا يمكن أن يكون مؤثّراً فضلاً عن أن يكون عالماً قادراً حيّاً، ووجب أن يكون للذات قدرة وحياةٌ وعلمٌ وسمعٌ وبصرٌ وغيرها من صفات الكمال التي يتوقّف صدور الصناعة منه عليها؛ إذ لو لا تلك الصفات في ذلك الذات لما يمكن عقلاً أن يصدر منه الصناعة؛ إذ يكون حينئذ عاجزاً، والعاجز لا يكون صانعاً كما هو ضروريّ.. توقّف وجود هذا العالم عقلاً بأسرها بلا

---

(1) محمّد بن عمر بن الحسين الطبرستاني الرازي، أبو عبد الله فخر الدين الشافعيّ، الفقيه الأصوليّ، المتكلّم النظار، المفسّر الأديب، صاحب المكان المرموق بين العلماء والأمراء، كان شديد الوطأة على الخوارج وغيرهم من المبتدعة، له مؤلّفات قيّمة منها، التفسير الكبير، المحصول في علم الأصول، وهو المراد عند إطلاق «الإمام» في كتب الأصوليّين المتأخّرين من الشافعيّة، توفّي رحمه الله سنة 606 هـ بهراة. (الفتح المبين 2/48).

بقاء ذرّة من ذرّات الوجودات على وجود موجدها وصانعها، وذلك الموجد والصانع هو الله تعالى، إذ لو وجد شيء ولو ذرّة منها بنفسها ليلزم منه ترجّح أحد الممكنين على الآخر بلا مرجّح له وهو مستحيل عقلاً قطعاً، وما يلزم منه المستحيل عقلاً.. فثبوته ممتنع، ونقيضه واقع، فوجود شيء ما من الذرّات الموجودات بنفسه مستحيلٌ، فهو ممتنع بالضرورة، فوجوده - أي: كلّ ذرّة من العالم - بموجد آخر غير نفسه واجبٌ بالضرورة؛ إذ الموجود بعد أن كان موجوداً لا بدّ له من الموجد والمخترع إذ هو مصنوع مخترع، فلا بدّ في العقل للمصنوع من الصانع، والموجود من الموجد؛ إذ لو لم يوجد الصانع لا يمكن عقلاً أن يوجد المصنوع، فوجود المصنوع وجود الصانع بالضرورة، فهذا الصانع هو الله الواحد القادر الحيّ العليم، فثبت بالدلائل اليقينيّات القطعيّات الضروريّات وجوب وجود الله تعالى.

فلا يختلف أحد من الخلق في كون هذه الدلائل قطعيّة في وجوب وجود الله تعالى، ولو تفكّروا لدركوا، ولو عقلوا لوجدوا، وإلّا.. فليستعدّ جواباً لسؤال الغد يوم يقولون: ﴿لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ

ٱلسَّعِيرِ﴾[1]، ﴿وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا ٢٧ يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا ٢٨ لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا﴾[2] الآيات.

ولقد سبق أنّ في جميع ذرّات العالم بأسرها دلائل كثيرة لله تعالى، فارجع البصر إليه، وتركناها اختصاراً على أقلّ القليل، فمن أبصر بالسراج فإبصاره بالشمس أظهر، فكتابي هذا أصغر السُرُجِ وفكر كلّ عاقل له كشمس سماء، فلتكن هذه رمزاً زهيداً قليلاً إلى ما له فيه أمرٌ جليلٌ.

هذا، أصيكم لي بالدعاء والسلام.

---

(1) الملك: 10.

(2) الفرقان: 27-29.

المسألة العاشرة

في بيان معنى قولهم – أي: العلماء الإسلاميّين – إنّ جميع ما قدره الله لا بدّ من وقوعه كائناً ما كان، وقولهم: جفّ القلم بما هو لاقٍ أنت.

قال الملحد: أيّها الإلهيّ تقول: إنّ كلّ واحد كتبه الله في الأزل إلى الجنّة أو إلى النار، فإلى ما كتبه يصير لا محالة، فما تقصير هذا الفقير يدخله ربّه في ناره بقدره وقضائه وإرادته، وما فائدة الطاعة وما ضرر العصيان؟ فما أشبه هذا بالهذيان وما هو إلّا لهو ولعب، وأنتم تنزّهونه تعالى عن اللهو واللعب والعبث، بيّنوا لنا.

فأجابه المسلم قائلاً بأنّ: هذا السؤال منك أيّها الرفيق كلمة حقّ أريد بها الباطل، إذ تقدير الله تعالى وكِتبته في علمه الأزليّ حقّ، وتريد من السؤال المتعلّق عليه إسقاط التكليف به عنك وتترك الطاعة والإيمان، وتكون سابحاً في بحار هوى نفسك موكولاً بأمرك إلى ما كتبه في الأزل بلا تقصير ما عليك، وتريد أن تنسب طلب الله تعالى منك الإيمان به تعالى والانقياد له تعالى إلى اللهو واللعب كأنّه تعالى فيه آمر على المجبور والمحلوق بلا قدم ولا ساق ولا طاقة للمشي بالمشي، وليس كذلك.

ولا تتفكّر في أبلغيّة علم الله تعالى في إحاطته على جميع الموجودات

والمعدومات كائناً ما كان وبالغاً ما بلغ بحيث لا نهاية ولا حصر لمعلوماته تعالى؛ لأنّ علم الله تعالى أحاط بجميع الأشياء موجودة كانت أو معدومة، والقدر والقضاء والإرادة والمشيئة تابعة للعلم، إذ لا يمكن للحكم والإرادة والمشيئة إلّا بالعلم، وعلمه تعالى تابع لمعلومه، فيقع علمه على حسب وقوع المعلوم، والمعلوم هو ذلك العمل من العبد، فعمل العبد هو أصل لعلمه تعالى فيتبع ويقع علمه على حسب عمله، فهذا من كمال علمه تعالى بحيث لا يحيط به إلّا هو.

فإذا كان علم الله تعالى الذي هو متبوع قضائه وإرادته ومشيئته تعالى تابعاً لعمل العبد، فكون كلّ واحد منها تابعاً له يُعلَم بطريق الأولى بالضرورة، فيحكم الله تعالى ويقدّر ويريد ويقضي على عبده بأنّه مؤمنٌ أو كافرٌ أو كذا وكذا بإحاطة علمه على ما سيقع من عبده من إيمانٍ أو كفرٍ، أو ذنبٍ أو ذكرٍ، أو غير ذلك لا على وجه الجبر، والقهر، والإكراه، بل على وجه اختيار العبد ذلك العمل فلا جبر، ولا قهر، ولا إكراه لا ظاهراً ولا باطناً.

فهذا التقدير غيب عن غير الله تعالى فلا يطّلع عليه سواه إلّا من شاء من عباده من الكتبة أو الحفظة، فلم يأمر الله تعالى بسبر هذا التقدير ولا بطلب هذا الحكم؛ إذ لا يحيط علوم الخلائق على أسرار الله تعالى في خلقه.

بل إنّما أمر الله تعالى بالعمل والإيمان والطاعة، فرتّب دخول الجنّة

أو النار على عمل العبد، ولم يرتّبه على علمه أو تقديره أو إرادته أو مشيئته، ومن ثمّ ورد الأمر في كتابه الكريم بـ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[1]، وبـ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[2]، وبـ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[3] في آيات كثيرة صريحاً أو ضمناً أو إشارة، وكذا وردت الأحاديث الصحيحة بالأمر بالإيمان والنهي عن المعاصي، فلا حجّة للعبد في تقدير الله وقضائه، بل الحجّة في عمله وعدمه ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾[4]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[5]، و﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[6]، ﴿أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[7] فلم يقل الله تعالى ولو في آية ما: (بما يقدر الله عليكم)، أو (بما يقضي عليكم)، أو (بما يريد الله منكم) بل إنّما رتّب دخول الجنّة أو

---

(1) النساء: 136.

(2) المائدة: 72.

(3) الأنفال: 20.

(4) الأنعام: 149.

(5) البقرة: 185.

(6) النمل: 90.

(7) السجدة: 19.

النار على عمل العبد وإيمانه أو كفره لا على غيره.

ولقد سبق في المسائل السابقة ما تستعين به على هذا فتذكّره، وأعرضنا عن التطويل من هذا خوفاً على الملالة والسآمة، متّع الله لنا بما عَلَّمَنَا، وعَلِّمْنَا ما ينفعنا آمين، والعلم عند الله تعالى.

المسألة الحادية عشر

في حقّ من لم يبلغه الدعوة من الكفّار.

قال الملحد: نشأ واحد من الناس بين الروسيّين مثلاً فلم يبلغه دعوة داعٍ إلى الخالق، فلم يعرف الربّ ولم يخطر بباله ربٌّ قطُّ، بل استمرّ إلى موته بفعل ما يفعل آباؤه وأقرانه، ولا يعرف الصنم ولم يعبده، وليس [له] عبادة، ولم ير في عمره من يرشده أو لم يعتقد بصوابيّة فعل المسلمين ولم يبحث عنه، فمات على هذه الحالة، فما حكمه في شرعكم أيّها المسلم؟

فأجابه المسلم بأنّه: يجب عليه استعمال فكره في نفسه وبدنه وأحوالاته وفي باقي العالم وسائر الخلائق وفكره بعقله الصافي، ليدرك احتياجه إلى موجده وموجد أسباب أرزاقه، ويتأمّل جميع حوادث الدنيا، ويمعن فكره ويتفحّص عن أجناسه وبَنُو نَوْعِهِ، ويستعمل الفكر والقول والعقل في تحصيل إدراك خالقه، فحينئذ يدرك بأنّه يجب أن يكون له موجدٌ وخالقٌ كما أدرك عليه سيّدنا إبراهيم صلّى الله عليه وعلى نبيّنا وسلّم لا محالة؛ إذ درك العقل لمثله هو فطرة الله التي فطر الناس عليها كما نطق به الكتاب.

ولو ترك هذا الفكرَ وأهمل العقلَ عن الترداد خلف الخالق وقعد

عن التأمّل في مبدئه ومخرجه ومأواه، ورجع عن التفحّص وتركه برأسه بالكلّيّة.. فيعدّ مقصّراً كافراً، فيجزى بمثل عمله.

وأمّا إن استعمل الفكر واجتهد لاتّباع عقله في فعل ما استحسنه وترك ما استقبحه.. فيتصوّر عقله ربّه وتقريبه وتبعيده، فيجلبه العقل حينئذ إلى استعداد طلب المولى له فيكون مسترشداً، فإن مات على هذه الحالة بلا تلقّي من يخبره عن الرسالة والرسول والإسلام.. فالله تعالى أعلم بما سيجزيه.

وظنّي في الله أنّه لا يعذّبه عذاب المشركين ولا يخلّده في النار مع المخلّدين، إذ قال تعالى في كلامه القديم ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[1] بل الغالب على ظنّي أنّه أهل الجنّة مع قول المتكلّمين: إنّ من لم يبلغه الدعوة ناجون[2]، والله أعلم.

---

(1) الزلزلة: 7-8.

(2) القول بنجاةِ أهل الفترة هو ما عليه جمهور السادة الأشعرية، يقول الإمام السيوطي رحمه الله في «الحاوي للفتاوى» 2/244: «وقد أطبقت أئمتنا الأشاعرة من أهل الكلام والأصول، والشافعية من الفقهاء على أنّ من مات ولم تبلغه الدعوة يموت ناجياً».

ويقول الشيخُ العلامة ابن الأمير المالكيّ في حاشيته على «إتحاف المريد» (ص 59): «والحقّ: أنّ أهل الفترةِ ناجون، وأطلق الأئمةُ (ولو بدّلوا وغيّروا وعبدوا الأصنام) كما في

وأمّا من عبد الطاغوت وتضرّع الأصنام فهو مشركٌ كافرٌ يجب في حقّه الخلود في النار[1].

قال الملحد: الخلود في النار عذابٌ شديدٌ، وترك الإيمان بالله قليلٌ من العبد، فكيف يليق على الربّ الكريم التعذيبُ لعبده الضعيف بالعذاب الشديد بعمل قليل في زمنٍ قليلٍ؟

فأجابه المسلم بأنّ: ترك الإيمان هو كفرٌ ولا ذنب أعظمُ من الكفر؛ إذ هو إنكار العبد لربّه ومالكه مع قيام الدلائل وظهور الحجج والبراهين القطعيّة، ومع ترادف نِعَمِ ربّه عليه هَطَّالَاتٍ[2] دَائِمَاتٍ ما دام حيّاً في الدنيا، فلذا كان التعذيب له بأشدّ لائقاً عدلاً مع كون الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾[3]، ﴿وَلَا تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[4]، والآيات فيه كثيرة.

«حاشية الملويّ»، وما ورد في بعضهم من العذاب إمّا أنّه آحاد لا يعارض القطع، أو أنّه لمعنى يَخصُّ ذلك البعض يعلمه الله تعالى».

(1) فهو مذهب الماتروديّة رحمهم الله تعالى، ولعلّ المؤلّف قلّدهم في هذه المسألة.

(2) أي: متتابعات، يقال: (هَطَلَ المطرُ يَهْطِلُ) إذا تتابع.

3يونس: 44.

4يس: 54.

المسألة الثانية عشر

في أسئلة شتّى من الملحدين، وبيان أجوبة لها بالوجوه المختلفة.

قال الملحد: لِمَ تصلّي أيّها الرفيق؟

أجابه المسلم: لكونها خيراً.

قال الملحد: أخبرني عن خيرها؟

قال المسلم: فيها قيام، وركوع، واعتدال، وسجود، وجلوس، ويتكرّر فيها هذه الأحوال، فيكون في كلّ منها دواءٌ لأعضاء البدن باعتدال المفاصل، وهضم المأكل، وإجراء الدماء، وطرد التعب عنها، وتحصيل النشاط للخاطر مع ما فيها من دعوة الخلق إلى الصراط المستقيم، والدعاء لهم بصونهم عن كونهم مغضوباً عليهم.

وأيضاً: فيها الدعاء لجميع الصالحين بالغفران والسلامة من كلّ مكروه.

وأيضاً: فيها تصفية الفكر عن كدورات الخيالات الفاسدة باستقبال البدن والقلب إلى مُرَبٍّ واحدٍ حكيمٍ كريمٍ رزّاقٍ ومسبّبِ جميعِ الأسبابِ، ومن استقبالهما إليه ينشأ الرحمة على الخلق، ويتذكّر الإحسان إليهم، ويجلب ذلك الإنسان إلى جميع وجوه البرّ للمخلوقات وصلة الأرحام؛ إذ ذلك

الربّ يأمر المصلّي بها وبسائر المعاملات المغرومات مع الخلق.

وفيها أيضاً: دعوة الخلق إلى متابعة الحقّ الصادق.

وفيها: دفع جميع الهموم والأحزان، وجلب جميع المسرّات الإنسانيّة؛ إذ يستعين المصلّي لجميع أموره وجلّ شؤونه من ذلك الربّ الكريم بتوكيل جميع شؤونه إليه بلا واسطة، ومن ثمّ يقول المصلّي في كلّ ركعة ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1] إلى آخر «الفاتحة».

وفيها غير ذلك من الفوائد والمصالح كثيرةٌ بحيث لا تنحصر كثرةً، ولذلك قال في الحديث: «الصلاة عُرْسُ الموحِّد»[2] فلو سلكنا لتفصيل معاني العرسيّة فيها.. لصار ذلك مجلّداً ضخماً.

قال الملحد: لِمَ جوّز شرعكم تزوّج رجل واحد بأربع زوجات،

---

(1) الفاتحة: 5.

(2) لم نجد حديثاً بهذا اللفظ، ولكن نقله الباجوريّ في «تحفة المريد» وغيره عن بعض المفسّرين، وفي «طبقات الصوفيّة» للسلميّ (ص 176): «سمعت أبا الحسين الفارسي يقول: سمعت الحسن بن علي يقول: سمعت محمد بن علي الترمذي يقول: (دعا الله تعالى الموحّدين إلى هذه الصلوات الخمس رحمةً منه عليهم، فهيّأ لهم فيها ألوان الضيافات لينال العبد من كلّ قول وفعل شيئاً من عطاياه؛ فالأفعال كالأطعمة، والأقوال كالأشربة، وهي عرس الموحّدين)»، والله تعالى أعلم.

ولم يجوّز أن يتزوّج امرأة لما فوق الواحد في حالة واحدة؟

فأجابه المسلم: إنّ لجوازه وجوهاً:

الوجه الأوّل: إنّ النساء أكثر عدداً من الرجال، فلو لم يجز لواحد إلّا زوجة واحدة.. ليحرمن عن الزوج.

الواجه الثاني: الرجال أشدّ قوّة من النساء، فلو لم يجز لواحد إلّا واحدة.. ليلزم عليه أن لا تقضى حاجته بالواحدة مع أنّ مساواة القويّ والضعيف غير مستحسن.

الوجه الثالث: الرجال أقلّ حياء من النساء خصوصاً عند الغُلْمَةِ وهيجان الشهوة، فرخّص له إلى أربع نسوة لئلّا يقع في الحرام إمّا بالزنا أو بالمقاربة لزوجته الحائض أو النفساء.

الوجه الرابع: إنّ الزوجة الواحدة لربّما تكون مريضة أو حائضاً أو نفساء أو غير مريدة للمقاربة، ففي التقارب إلى كلّ واحدة منها مفسدةٌ غيرُ خفيّةٍ عند الناس فضلاً عن العقلاء، فرخّص له أن يتزوّج إلى أربع زوجات.

الوجه الخامس: إنّ الرجال لا بدّ لهم من التوادد مع الناس والألفة إليهم والتراحم والمعاملة والمجاملة مع جميعهم، ولربّما يحتاج إلى سياستهم، ومداراتهم، وإرشادهم، والمواعيظ لهم، والتعليم عليهم، والتعلّم منهم، وغير ذلك من أنواع المخالطة والتواصل معهم، فلمّا كانت

المصاهرة أقوى أسباب الألفة، والمحبّة، والتواصل، والتعاون.. جعلها الله تعالى سبيلاً بينهم، وتوسّع فيها بتجويز أربع زوجات لواحدٍ منهم إن أطاق القوام بمؤنتها.

ولا يخفى أنّ المحبّة وتعاون البعض لبعضهم والتواصل هي المقصود الأعظم من أغلب التكاليف الشرعيّة، فيترتّب على المصاهرة مصالحُ كثيرةٌ وفوائدُ عديدةٌ لا تحصى، منها: كونها أقوى أسباب ترقّي الأمّة بحصول المحبّة بين أجناس المختلفة، واتّحاد أضداد الأنواع المتباغضة، فتكون أوّل أسباب حضارة الأمّة وأقوى سبل بقاء الملّة.

ألا ترى إلى أنّه يصير الزوج لأبوي الزوجة كالابن لهما بعد أن كان أجنبيّاً مجهولاً، ولإخوتها وأخواتها كالأخ الشقيق بعد ما كان بعيداً طريداً، ولجميع أقاربها كأقرب القرباء، فيكون هذا الزوج لهؤلاء المذكورين كالركن الأعظم عند الحاجة في جميع اجتلاب المطالب، وتحصيل المصالح، واجتناب المكاره، ودفع المفاسد.

فلمّا كانت المصاهرة أقوى الأسباب لدعوة الخلق إلى سبيل الحقّ.. تزوّج النبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم زوجاتٍ كثيرةً خصوصاً بعد هجرته صلّى الله تعالى عليه وسلّم إلى المدينة - شرّفها الله تعالى - علماً

منه صلّى الله تعالى عليه وسلّم تلك المصالح الكثيرة.

فكانت نبوّته في المدينة أقوى انتشاراً إلى المشارق والمغارب، وأكثر أتباعاً، وأحبّ قلوباً، وأطوع أعمالاً بالنسبة لما في مكّة المكرّمة، وأقوى شوكة كما لا يخفى ذلك على العلماء.

فاندفع بهذا ما يقال: «من أنّه صلّى الله تعالى عليه وسلّم أكثر تزوّجاً في المدينة، وكان الأولى له تركها إذ اختار الهوى فيها دون ما كان في مكّة» فمعاذ الله من أن نظنّ هذا بالنبيّ الكريم صلّى الله تعالى عليه وسلّم، فذلك القول قول الزنادقة والملاحدة الذين لا يرون نور النبوّة بغشاوة ظلمة الكِبْرِ عن قبول الحقّ بمتابعة الهوى وقبول التقليد الأعمى، قال الله تعالى ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[1] الآية.

الوجه السادس: إنّ الرجل لو تزوّج بأربع نسوة يولد له أربعة أولاد أثناء سنة واحدة، وكذا يمكن أن يولد له في السنين بعد ذلك، فلربّما يعيشون ويصيرون كهولاً وشباناً رجالاً ونساءً فيكون ركنا عظيماً في مصالح الأمّة، ويصيرون كالطود[2] العظيم لإحياء الحضارة الرميمة، فيا لفخر في خيرات المصاهرة.

---

(1) النجم: 3-4.

(2) الطود: الجَبَلُ. (القاموس المحيط)

الوجه السابع: إنّ في جواز أربع نسوة زوجات لرجل واحد مصلحةٌ للنساء؛ لأنّ على الزوج مؤنة الزوجات مسكناً وطعماً وملبساً وغير ذلك، فلو لم يجز لواحد من الرجال ما فوق الواحدة لربّما بقيت بلا رغبة أحد إليها، فتبقى محرومة عن القيام بمؤنتها، فلمّا جوّز أربع زوجات لواحد.. لا تكون آيسة عنها، ولا تبقى معطّلة عن الزواج، وهذا واضحٌ جليٌّ.

الوجه الثامن: أنّه لربّما يكون الزوج أشدّ غُلْمَةً، وأكثر شهوة، وأقدر مؤنة، فلو لم يجز له إلّا زوجة واحدة والواحدة لربّما تكون ضعيفة، أو قليلة الشهوة، أو مريضة، أو قريبة العهد من الولادة، أو حائضاً، أو نفساء، أو مبغضة للمقاربة مع الزوج ومع هذه الحالات لو قاربها الزوج تكون مفسدةٌ أو التقريب للمرض، ولو لم يقاربها ليخاف من الزنا أو هيجان المرض العسير من امتناع مقاربة الزوجة، فأيّا ما كان ينشأ المفسدة، فلذلك رخص له الشارع للتزوّج أربع زوجات إن أطاق لمؤنتهنّ.

الوجه التاسع: إنّ فصول الزمان أربعةٌ: الربيع، والصيف، والخريف، والشتاء، فرخّص الشرع بأربع زوجات لاحتمال أن يكون في كلّ فصل فيما يريح فيه من كلّ منها.

الوجه العاشر: المزاج في بدن الإنسان أربعة: الحرارة، والبرودة،

والرطوبة، واليبوسة، فبالنظر لأربع قوّة رخّص له بأربع.

الوجه الحادي عشر: إنّ العناصر أربعة: الماء، والنار، والتراب، والهواء فلاستحسان التقابل في الرجل رخّص له بأربع.

الوجه الثاني عشر: إنّ جعل أربع نسوة لواحد هو حكم الله المنصوص عليه في كتابه الكريم فلا كلام لأحد من المسلمين مع المنصوص عليه من الشارع الحكيم.

الوجه الثالث عشر: إنّ اليسار في الرجل أكثر منه في النساء، فلو كان الزوج ذا يسار كثير فلو لم يجز له إلّا زوجة واحدة فلربّما يخاف المال من الضياع والفساد أو غير ذلك، فيخرج ماله بلا أجر ولا ذكر ولا ثواب به، فلو تزوّج أكثر من واحدة ليخرج ماله بوجه محمود نفقة لهنّ، فيكون له ذكرٌ جميلٌ وأجرٌ جزيلٌ كما ورد ثواب ذلك في الحديث في إنفاق الزوج لزوجته[1].

الوجه الرابع عشر: أنّه لو لم يجز له إلّا واحدة لربّما تكون هي

---

(1) في إنفاق الزوج زوجته أحاديث كثيرة، منها: ما روى البخاري في صحيحه (56): «حدثنا الحكم بن نافع، قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: حدثني عامر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، أنه أخبره أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنّك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلّا أجرت عليها، حتى ما تجعل في فم امرأتك»».

عقيمة، ولكن لا يريد الزوج مفارقتها لمجرّد العقيمة لأدبها أو لجمالها أو شفقة بها أو غير ذلك من وجوه مصالحها، فلو لم يجز له في هذه الحالة أن يتزوّج عليها أخرى للتناسل.. فهذا ضياع كبير وفساد عظيم بخلاف ترخيصه لأربع نسوة.

الوجه الخامس عشر: إنّ الرجل ربّما يحتاج إلى السفر في البلاد البعيدة عن الوطن، وربّما يحتاج إلى طول المقام في موضع بعيد عن بلده، أو يحتاج النقل إلى ولاية أخرى كما ترى بالعيان مثل المرسلين المفرّين عن الوطن، المؤجّلين بآجال أو المؤيّدين أو غيرهم، فلو لم يجز له التزوّج غير واحدة وربّما لا يمكن لتلك الواحدة السفر معه لأجل عيال أو أموال أو ملل أو مرض أو غير ذلك يكون منع ذلك المسكين من غيرها ظلماً عظيماً عليه ومشقّة لا يطاق حملها لأحد، فما أعظم حكم في تجويز أربع نسوة لرجل واحد.

فمن لم يكتف بتلك الحكم ولم يرض لذلك الحكم الإلهيّ فزعم بما يخالف ذلك أيّما كان فهو مكابرٌ كبيرٌ لكبرياء الله تعالى ومشركٌ عظيمٌ فتتلو عليه: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[1].

(1) الشعراء: 227.

وأمّا عدم جواز تزوّج المرأة لزوجين في وقت واحد.. فلا يخفى فساد ما يلزم عليه من اختلاط الأنساب، وفشوّ الشناعة، ونشأ العداوة، وعظم ضياعة الأولاد، ومفارقة القلوب، فهذا واضحٌ جليٌّ.

قال الملحد: لِمَ يكون الطلاق ثلاثاً؟

فأجابه المسلم: لما كان الله حكيماً كريماً، وكان الإنسان عجولاً جهولاً، وكان من لوازمه العجلة في الأمور وتلزم العجلة الندامة لما فعل في العجلة، وكان الزوجان ممّن خلط أبدانهما وأفعالهما في السرّ والعلانيّة في جميع الأمور، فربّما يكون بينهما أولاد وأطفال وأموال وأحوال بحيث لا يتحمّل غيرهما، وكان الفراق أمراً عظيماً بحيث لا يلتئم بعدُ لو فرّق ما بينهما، وكان أمرها بعد الفراق يصير كأمر الأجنبيّات من كلّ وجه.. لم يعاقبه الله بعجلة للطلاق مرّة إذ ربّما يقع عن غضب أو عجلة أو بلا تدبّر عاقبة أو لغير ذلك، بل جعل الله للزوج وسعة واسعة بعدم تحصيل الطلاق البائن بطلقة واحدة ولا بطلقتين؛ إذ لو جعل كذلك لربّما سيندم عليه فلا يجد الوجه للإلتئام بينهما إلّا بالتزويج لغيره مع ما كان معها من المخالطة من جميع الجهات السريّة، فلو تسبّب للاجتماع ثانياً بعد مفارقة زوج آخر يكون فيه انقباض القلب وفيه ملّ المحبّة القبليّة عن قلبه وعن قلبها، فيتشوّش الأمر ويؤول إلى نشأة ذميمة أو كره غير محبوبة، فجعل الله الطلاق البائن ثلاث مرات رحمة لهما ووسعة منه تعالى.

ولم يجعل رابعاً لئلّا يزداد المشقّة للزوجة بطول مدّة الرجعة أو البينونة، ففي جعل الطلاق البائن ثلاثاً رحمة واسعة ليرجع خلالها إن شاء لها من حيث لا يشعرون.

[الخاتمة]

والله أعلم وعنده علم الغيب، والحمد لله أوّلاً وآخراً وظاهراً وباطناً، والصلاة والسلام على محمّد وآله وصحبه وسلّم كثيراً إلى يوم الدين.

تمّت الرسالة بيد مسوّدها الغَمْسُقِيّ يحيى بن محمّد سلطان في يوم الاثنين السادس من شهر صفر سنة ذي الحجّة الهجريّة 1345 والميلاديّة 1926، 16 أَوْكُسْتْ.

09.12.22. تم

محتوى الكتاب

Формат 60×90/16. Бумага офсетная.
Гарнитура «AAA GoldenLotus». Печать офсетная.
Усл. печ. л. 8.5. Тираж 2000 экз. Заказ № 9383



Отпечатано в ОАО «Можайский полиграфический комбинат»
143200, г. Можайск, ул. Мира, 93.
www.oaompk.ru, www.оаомпк.рф тел.: (495) 745-84-28, (49638) 20-685